



**قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل وأثره في دعم القيمة
السوقية خلال الفترات الاقتصادية الضبابية بالتطبيق على الحالة
المصرية ٢٠١٠-٢٠١٥م: دراسة تجريبية متعددة النماذج**

د. طارق إبراهيم صالح سعادة

مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنوفية

tarek_saadah@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سعادة، طارق إبراهيم صالح (٢٠٢٢) قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل وأثره في دعم القيمة السوقية خلال الفترات الاقتصادية الضبابية بالتطبيق على الحالة المصرية ٢٠١٠-٢٠١٥م: دراسة تجريبية متعددة النماذج. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢)ج٢، ١-٦٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل وأثره في دعم القيمة السوقية خلال الفترات الاقتصادية الضبابية بالتطبيق على الحالة المصرية ٢٠١٠-٢٠١٥م: دراسة تجريبية متعددة النماذج

د. طارق إبراهيم صالح سعادة

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات. وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة الاقتصادية الضبابية ٢٠١٠-٢٠١٥م. وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لمائتين وستة شركة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. ويستمد هذا البحث أهميته من توفيره لآليات متنوعة لقياس سلوك ممارسات تمهيد الدخل. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تجمع بين الأسلوب الاستقرائي والأسلوب الاستنباطي، حيث تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي في اشتقاق الفروض وتطويرها، بينما تم الاعتماد على الأسلوب الاستنباطي في اختبار تلك الفروض. وقد اشتمل الدليل التجريبي لهذا البحث على توظيف ثلاثة نماذج لقياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل، وذلك في إطار مقارنة. إذ تحدد النموذج الأول في نموذج Eckel، وهو النموذج الأكثر قبولا في مجال قياس وتقييم سلوك ممارسات التمهيد. بينما تمثل النموذج الثاني والثالث في صورتين من النماذج المقترحتين Imhoff. إذ اعتمد النموذج الأول لـ Imhoff على تحليل السلاسل الزمنية للأرباح، بينما اعتمد النموذج الثاني على صياغة علاقة إنحدار لتأثير المبيعات في الأرباح. وقد قام نموذج Eckel بتقسيم الحالات التحليلية البالغة ١٢٣٦ حالة إلى: حالات خالية من الممارسات وتبلغ نسبتها ٧٥٪، وحالات غير خالية من الممارسات وتبلغ نسبتها ٢٢٪، بينما لم يستدل على تصنيف ٣٪ من الحالات، وقام نموذج Imhoff في صورته الأولى بتصنيف الحالات التحليلية إلى: حالات خالية من الممارسات وتبلغ نسبتها ٧١٪، وحالات غير خالية من الممارسات وتبلغ نسبتها ٢٩٪، بينما قام نموذج Imhoff في صورته الثانية بتصنيف الحالات التحليلية إلى: حالات خالية من الممارسات وقد بلغت نسبتها ٤٠٪، وحالات غير خالية من الممارسات وبلغت نسبتها ٦٠٪، وعلى ذلك فنموذج Imhoff في صورته الثانية كان أكثر صرامة مقارنة بالنموذجين الآخرين، وعلى مستوى تأثير سلوك ممارسات التمهيد في القيمة السوقية فإنه لم يتم التوصل لنماذج ذات دلالة معنوية؛ سواء من خلال نموذج Eckel أو نموذج Imhoff في صورته الأولى، بينما تم التوصل لدالة تأثير معنوي من خلال نموذج Imhoff في صورته الثانية وبقدرة تفسيرية بلغت ٤٤٪، وتعد مقدره جيدة في مجال دراسات السوق المؤسسة محاسبياً، وقد أوصى الباحث بضرورة الاعتماد على نماذج متنوعة عند

دراسة وتحليل سلوك ممارسات تمهيد الدخل. ويطرح البحث العديد من الأفاق البحثية المستقبلية ومنها تطوير نماذج قياس وتقييم سلوك ممارسات التمهيد بحيث لا تقتصر على المبيعات كمحرك رئيسي لتلك الأرباح ولكنها يجب أن تمتد لتشمل هيكل التكاليف. وتتحدد المساهمة الرئيسية لهذا البحث في توفير منهجية تعتمد على المدخل المقارن بين مجموعة من النماذج ذات الصلة بممارسات تمهيد الدخل، وبالشكل الذي يمكن من التوصل لتقييمات أكثر موضوعية.

الكلمات الدالة:

الفترة الاقتصادية الضبابية، سلوك ممارسات تمهيد الدخل، نموذج إكل، نموذج إيمهوف.

١ - مقدمة البحث:

تعد التقارير المالية أداة التواصل الرئيسية بين الوحدة ومتلقي تلك التقارير، وتعد القوائم المالية من المكونات الرئيسية لتلك التقارير وبخاصة قائمة الدخل، والتي يعتمد عليها بصورة مكثفة من خلال المستثمرين؛ سواء الحاليين أو المرتقبين. وذلك لتقييم الأداء وتقدير مستقبل تلك الوحدات، ولذلك، فجوودة الأرباح المُفصح عنها بتلك القائمة يعد من الدعائم الرئيسية اللازمة لصياغة رؤية متلقي تلك التقارير. إذ يظل رقم الربح دوماً من الدعائم الرئيسية المعتمد عليها من خلال متلقي القوائم المالية، وبغض النظر عن الانتقادات التي قد تنال من هذا الرقم، وتشكك في مستوى جودته (Jones, 1991; Dechow et al., 1995; Sloan, 1996; Jones and Blanchet, 2000; Dechow et al., 2010).

تشتمل جودة الأرباح على العديد من الأبعاد الرئيسية والتي تم تناولها من خلال تيار مكثف من الدراسات المحاسبية وتشتمل على العديد من الأبعاد الرئيسية ومنها: الاستمرارية، القدرة التنبؤية، جودة المحاسبة الاستحقاقية، ممارسات إدارة الربح، ممارسات تمهيد الدخل، الاتساق والقابلية للمقارنة، والتحفظ والاعتراف التزامني (سعادة، ٢٠٢١م).

وعلى ذلك فممارسات تمهيد الدخل تعد من السمات الرئيسية للأرباح، والتي دار بشأنها الكثير من الجدل البحثي. إذ يرى البعض دورها الإيجابي في مجال دعم القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية كنتيجة لما تساهم به في مجال استقرار الأرباح خلال الفترات المالية المتتابعة ومن تلك الرؤى (e.g., Hepworth, 1958; Copeland and Licastro, 1968; Barnea et al., 1975; Subramanyam, 1996; Calson and Bathala, 1997;)

ويعتمدون في تلك الرؤى على كون ممارسات تمهيد الدخل تعد آلية رئيسية للحفاظ على استقرار القيمة السوقية للوحدة؛ من خلال الحد من تقلبات الأرباح وبالتالي دعم القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، بينما لا يؤيدها آخرون؛ وذلك باعتبار أن تلك الممارسات تنال على نحو كبير من جودة الأرباح، وذلك لتأثيرها سلباً على خاصية صدق التمثيل والتي تعد وخاصة الملاءمة من الخصائص الرئيسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية (IFRS: Conceptual Framework for Financial Reporting, Chapter.2, 2018)، ومن تلك الرؤى على سبيل المثال لا الحصر (Lev, 1989; Ashari et al., 1994).

وعلى ذلك فقد اختلفت الرؤى حول ممارسات تمهيد الدخل. فهناك من يراها رسالة للطمأننة Signaling، وهناك من يراها رسالة للتحريف Garbling (Shabani and Sofian, 2018)، وحقبة الرسائل لا تتوافر سوى للمديرين، واللذين تتوافر لهم معلومات أكثر ثراءً مقارنة بالأطراف الخارجية، وتبقى حقيقة أو زيف ممارسات تمهيد الدخل دوماً بين هذا وذاك حتى يكشف المستقبل دوماً حقيقتها.

وعلى الرغم من تناول ممارسات تمهيد الدخل منذ عقد الستينيات وحتى تاريخه، وظهور العديد من النماذج الكمية لقياس تلك الممارسات إلا أن نموذج Eckel (1981) يظهر بوصفه النموذج الكمي الأكثر قبولاً من قبل الباحثين في مجال البحوث التجريبية ذات الصلة بممارسات تمهيد الدخل. ومع ذلك يثبت الواقع التجريبي أيضاً أن النموذج لم يتعرض لاختبارات لتقييم مستوى فعاليته في استكشاف تلك الممارسات، سواء من خلال المقارنة مع غيره من نماذج الاستكشاف الأخرى، سواء مع النماذج السابقة له تاريخياً (Copeland and Licastro, 1968; Barefield and Comiskey, 1972; Beidleman, 1973; Imhoff, 1977) أو تلك التالية له (Bowen et al., 1987; Dechow and Schrand, 2004).

ويضاف لذلك أيضاً تقييم فعالية هذا النموذج في قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل خلال الفترات الاقتصادية الضبابية. وهي الفترات التي يسودها اضطرابات سياسية وتضارب في الرؤى بين القوى السياسية، وينتج عنها تقلبات اقتصادية غير مواتية، وبالقدر الذي يؤثر على كافة مناحي الحياة، وخاصة الاقتصادية منها (Abdelkader, 2017).

وعلى هذا الأساس يتناول هذا البحث قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل من خلال نمذجة متنوعة تتضمن ثلاث من النماذج المقبولة. إذ يتحدد النموذج الأول منها في نموذج Eckel الأكثر قبولاً في هذا المجال والمنشور في العام ١٩٨١م، ويتحدد النموذجان الثاني والثالث في النماذج التي اقترحها Imhoff في دراسته المنشورة في العام ١٩٧٥م. ولم ينال النموذجان الثاني والثالث الانتشار التجريبي وبما لا يتناسب مع رصانتها العلمية. ربما كان ذلك لتعقدهما نوعاً ما.

ويهتم البحث بصورة رئيسية بقياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل خلال الفترات الاقتصادية الضبابية وأثرها في دعم القيمة السوقية للشركات. ويتخذ البحث من الحالة المصرية مجالاً للتجريب والمقارنة. إذ تعد الحالة الأكثر ضخامة على المستوى الاقتصادي ضمن حالات الربيع العربي المتعددة. وذلك بدءاً من الفترة المالية السابقة لثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، ومروراً بالثورة الثانية يونيو ٢٠١٣م، وحتى الفترة المالية ٢٠١٥م، وهي الفترة المالية التالية لحدوث استقرار سياسي بعقد الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٤م، وانتقال الحالة المصرية من التوصيف الاقتصادي الضبابي إلى التوصيف المستقر بنهايات ٢٠١٥م، والمطمئن بنهايات العام ٢٠١٦م (إطار الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية مصر العربية: البنك الدولي للأسكان والتعمير نوفمبر ٢٠١٥م)، ويلتزم هذا البحث بالتحليل المحاسبي فقط دون التطرق للتفصيلات السياسية ناصاً أو تلميحاً، حيث تخرج تلك التفصيلات عن نطاق هذا البحث.

وقد شهدت تلك الفترة انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي والنتائج المحلي والاستثمارات الخاصة. مع تراجع حاد في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، بل وهروب الكثير منها، مع انخفاض ملحوظ في حصيللة النقد الأجنبي، وخاصة تلك الحصيللة التي تعتمد على السياحة وتحويلات المصريين بالخارج، وما نتج عن ذلك من صعوبات في توفير مدخلات الإنتاج، ومعظمها مدخلات مستوردة، إذ ترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، واتجاه ربحية غالبية القطاعات الصناعية نحو الانخفاض (للمزيد من التفصيلات الكمية في ذلك يمكن الرجوع إلى الإصدارات وأوراق العمل المتنوعة الصادرة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومنها على سبيل المثال: بهاء الدين، ٢٠١٦م؛ سلسلة آراء في السياسات الاقتصادية، ٢٠١١م، ٢٠١٢م) كما يمكن الرجوع للعديد من الجهود البحثية ذات الصلة ومنها على سبيل المثال (Abdou and Zaazou, 2018; Khalil et al. 2020).

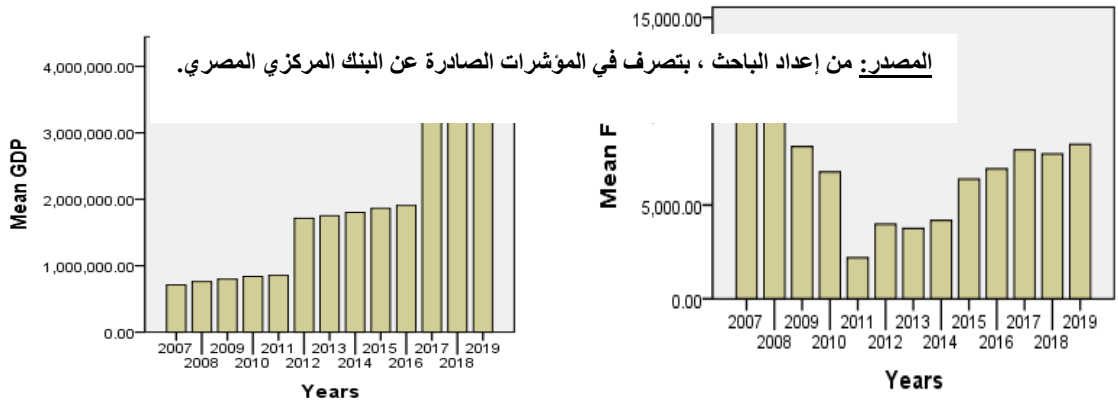
وللتدليل على تلك الحالة الاقتصادية الضبابية يوضح الشكل رقم (١) بعضاً من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد القومي المصري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٩م. والتي تشتمل على الفترة محل التحليل ٢٠١٠-٢٠١٥م، حيث يتضح من خلال المؤشرات الاقتصادية المعروضة مرور الاقتصاد المصري بفترة ضبابية، سواء على مستوى الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)، أو على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment (FDI)، فالناتج المحلي على الرغم من أفضليته خلال فترة التحليل ٢٠١٠-٢٠١٥م مقارنة بالفترة السابقة، إلا أنه متدني للغاية مقارنة بالفترة التالية، أما على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالأمور أكثر وضوحاً. إذ تراجعت تلك الاستثمارات بصورة ملحوظة سواء مقارنة بالفترة السابقة لفترة التحليل أو الفترة التالية لها.

كما يوضح الشكل رقم (٢) المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية والمتمثلة في رأس المال السوقي Capitalization ومضاعف الربحية للشركات الأكثر نشاطاً Price to Earning، حيث يتضح من الشكل هبوط رأس المال السوقي إلى أدنى مستوياته خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣م، وهبوطه على نحو عام مقارنة بالفترة السابقة للتحليل أو الفترة التالية لها، ونفس الأمر بالنسبة لمضاعف الربحية، والذي شهد أدنى مستوياته لذات الفترة، وبالشكل الذي يثبت مرور البورصة المصرية بفترة عصيبة للغاية خلال تلك السنوات.

وجميع المؤشرات السابقة تثبت دخول الاقتصاد المصري خلال فترة التحليل في مرحلة من عدم الاستقرار الاقتصادي مع أنه يملك كافة مقومات النمو والتطور، وهذا ما ثبت من خلال الفترة التي تلت العام ٢٠١٥م، وعلى ذلك ففترة التحليل ٢٠١٥-٢٠١٠م يمكن توصيفها بالفترة الضبابية، وهي فترة مؤقتة انتقالية لا ترتبط بأسباب هيكلية؛ ولكنها فترة تنتهي بإنهاء أسباب تواجدها، وترتبط في الغالب إما بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد القومي، أو اضطرابات سياسية أو حتى أزمات كونية كالحروب، أو الهجمات الوبائية العالمية كجائحة كورونا (Aisen and Veiga, 2010; Abdelkader, 2017; Cossiga, 2017; Malzewska et al., 2020).

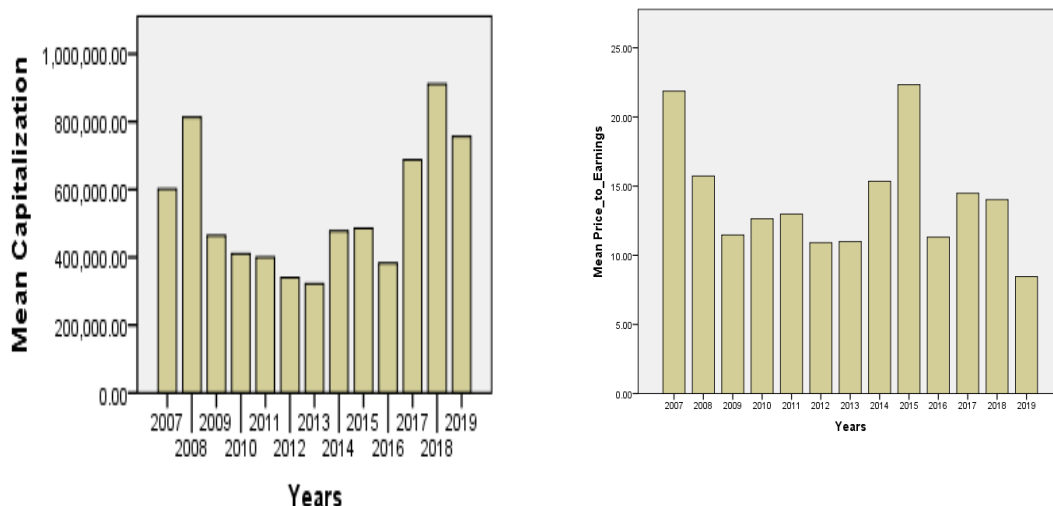
شكل رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٩م



شكل رقم (٢)

المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٩م



المصدر: من إعداد الباحث، بتصريف في المؤشرات الرئيسية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

والحالة محل الدراسة والتحليل بتلك الصورة يتوافر بها العديد من المبررات سواء لممارسات إدارة الربح على وجه العموم، أو ممارسات تمهيد الدخل على نحو خاص. إذ يتوافر لها المبرر الرئيسي لممارسات التمهيد؛ والمتمثل في الحد من التقلبات الحادة في القيمة السوقية للشركات من خلال الحد من التقلبات غير المواتية في الأرباح (Healy and Walen, 1999). وقد اعتمد البحث في إطاره التجريبي على البيانات المالية لعدد ٢٠٦ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م، موزعة على ثمانية عشر قطاعاً وفق التصنيف القطاعي للبورصة المصرية، وبالقدر الذي أدى إلى توافر ١٢٣٦ حالة تحليلية " ٢٠٦ شركة مضروبة في سلسلة زمنية مقدارها ست سنوات "

وقد اعتمد التحليل في قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل على ثلاثة نماذج رائدة وفي ظل إطار مقارنة، وذلك لتوفير أكبر قدر ممكن من الموضوعية في التقييم، وتحددت النماذج الثلاثة في: نموذج (Eckel 1981)، والذي يعد النموذج الأكثر قبولاً في هذا المجال، ونموذج Imhoff (1975) والذي يعد النموذج الأصلي الأكثر تعقيداً والذي استمد منه Eckel أفكاره التطويرية، ولكنه لم يحقق الانتشار التجريبي الكافي نظراً لعدم بساطته من ناحية، واعتماده على تحليل

السلاسل الزمنية من ناحية أخرى؛ والتي لم تكن تطبيقاتها الألكترونية في حينه ميسرة الاستخدام، ويأخذ نموذج Imhoff صورتين من النمذجة في هذا البحث. إذ تستند الصورة الأولى على تحليل السلاسل الزمنية للأرباح وتستند الصورة الثانية على علاقة تأثير المبيعات في الأرباح، وتعتمد صورتني النمذجة لـ Imhoff على فكرة بواقي دالة الانحدار والذي يمثل الفرق بين الأرباح المُفصح عنها والأرباح المعيارية المستنتجة من دالة الانحدار، وتعد تلك البواقي أساساً لتصنيف Imhoff.

وقد قام نموذج Eckel بتصنيف الحالات التحليلية والبالغة ١٢٣٦ حالة تحليلية إلى ٩٢٢ حالة خالية من ممارسات التمهيد وبنسبة قدرها ٧٥٪، بينما بلغ عدد الحالات التي تزاول ممارسات التمهيد ٢٦٨ حالة بنسبة قدرها ٢٢٪ من إجمالي الحالات، بينما بلغ عدد الحالات التي لم يستدل على تصنيفها ٤٦ حالة، وتصنف على أنها حالة رمادية محايدة وبنسبة قدرها ٣٪، ولم يتوافر الدليل التطبيقي على تأثير تلك الممارسات في القيمة السوقية للشركات محل التحليل، حيث تم التوصل إلى نموذج غير معنوي، وبالقدر الذي يمثل إهداراً للدافع الرئيسي لممارسات تمهيد الربح والمتمثل في الحفاظ على استقرار القيمة السوقية للشركات، وتضيف تلك النتيجة الكثير من الشكوك حول مستوى فعالية هذا النموذج.

بينما قامت الصورة الأولى من نموذج Imhoff والمؤسسة على تحليل السلاسل الزمنية بتصنيف الحالات التحليلية إلى ٨٧٦ حالة خالية من ممارسات التمهيد وبنسبة بلغت ٧١٪، و ٣٦٠ حالة غير خالية من ممارسات التمهيد وبنسبة بلغت ٢٩٪، ولم يتوافر الدليل التطبيقي على تأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية وفق هذا النموذج، وعلى الرغم من عدم معنوية نموذج التأثير المتوصل إليه؛ إلا أنه شهد تحسن ملحوظ مقارنة بالمتوصل إليه في حالة Eckel، وعلى نحو عام التصنيف المتوصل إليه يقترب من تصنيف Eckel بصورة ملحوظة. ويبنى عليهما ما يؤيد تواجد ممارسات التمهيد في الحالة المصرية بصورة محدودة.

وفي نتيجة تجريبية غير متوقعة، قامت الصورة الثانية من نموذج Imhoff والمؤسسة على علاقة تأثير المبيعات في الأرباح بتصنيف الحالات التحليلية إلى ٤٨٨ حالة خالية من ممارسات التمهيد وبنسبة بلغت ٤٠٪، و ٧٤٨ حالة غير خالية من ممارسات التمهيد وبنسبة بلغت ٦٠٪، وهو تصنيف يختلف بصورة ملحوظة عن التصنيفين السابقين، ويؤيد وجود ممارسات التمهيد في الحالة المصرية وبصورة تجاوزت المتوسط، ولكن لا يمكن توصيفها بالمكثفة. وقد تم التوصل إلى نموذج معنوي لتأثير سلوك ممارسات التمهيد في القيمة السوقية، وبقدرة تفسيرية بلغت في المتوسط ٤,٤٪ وهي قدرة تعد طيبة في مجال دراسات السوق المؤسسة محاسبياً.

والظاهرة البحثية ليست في جوهرها التصنيف المتحفظ أو المتفاعل للحالات التحليلية، ولكن يتحدد الجوهر في مستوى فعالية كل نموذج من النماذج الثلاثة، وأتساق نتائجه مع المنطق العلمي وواقع الحال، وقد كان النموذج الثالث " الصورة الثانية لنموذج Imhoff " هو الأكثر موضوعية. إذ توافرت الدوافع القوية لتواجد ممارسات تمهيد الدخل في ظل حالة من الضبابية الاقتصادية، وما قد يترتب على تلك الممارسات من دعم للقيمة السوقية، وبالشكل الذي يثبت فعالية هذا النموذج، وفي إطار تشدد إحصائي استلزم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوغاريتمي متعدد التصنيف للمتغيرات الفئوية Multinomial Logistic Regression. إذ يعد الأكثر توافقاً مع طبيعة المتغيرات.

ومن خلال العرض السابق تتلخص مشكلة هذا البحث في الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن صياغة واختبار نموذج موضوعي لتقييم دور ممارسات تمهيد الربح في دعم القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية؟

ووفق التساؤل المطروح يتحدد الهدف الرئيسي لهذا البحث في صياغة نمذجة أكثر موضوعية لتقييم دور ممارسات تمهيد الدخل في دعم القيمة السوقية. إذ تستند تلك الموضوعية على منهجية تعتمد على مدخل مقارن وذلك للمفاضلة بين ثلاثة نماذج رائدة في مجال قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل، ويعتمد تحقيق هذا الهدف على مجموعة من الآليات والتي من بينها: قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية وذلك بالاعتماد على نمذجة متكاملة تستند على الأفكار التجريبية الرائدة وخاصة لكل من Imhoff و Eckel، وصياغة واختبار نموذج يتناول تأثير سلوك تلك الممارسات في القيمة السوقية.

ويستمد هذا البحث أهميته من خلال توفيره لآليات بديلة لنموذج Eckel والذي قد يفقد الكثير من موضوعيته في الربط بين ممارسات التمهيد والغرض الرئيسي منها. والمتمثل في دعم القيمة السوقية، خاصة في فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية. ويضاف لذلك أيضاً، توفير رؤية تطبيقية تحد من ضبابية الرؤية حول التطبيق السليم لنموذج Eckel والذي يعد من أكثر النماذج المحاسبية محلاً لتفاوت ملحوظ بشأن كيفية تطبيقه، وأخيراً تقديم مساهمة بحثية يسيرة قد تخفف من ندرة البحوث التجريبية ذات الصلة في مجال أثر ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية، وخاصة في البيئة البحثية العربية على وجه العموم والمصرية على وجه الخصوص.

وتتمثل الحدود المنهجية التطبيقية لهذا البحث في الاقتصار على ما ورد من نمذجة وأفكار تجريبية لكل من Imhoff و Eckel دون غيرها من الباحثين الرواد في هذا المجال، وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية دون غيرها من الحالات.

ولتحقيق هدف البحث الرئيسي وتنفيذاً لألياته المنهجية، سيتم تقسيم المتبقي من هذا البحث ليشتمل على الأقسام التالية:

٢- ندرة الجهود البحثية في مجال دراسة وتحليل سلوك ممارسات تمهيد الدخل خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية.

٣- الجدل الفكري حول أولوية الحفاظ على استقرار القيمة السوقية كأحد الدوافع الأصلية لممارسات تمهيد الدخل.

٤- الجدل التجريبي حول أثر سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات.

٥- ندرة الجهود التجريبية في مجال دراسة وتحليل سلوك ممارسات التمهيد وفق مدخل النماذج المتعددة.

٦- الدليل التجريبي من واقع الحالة المصرية.

٧- خلاصة البحث ونتائجه وآفاقه المستقبلية.

وتفصيلات تلك الأقسام على النحو التالي.

٢- ندرة الجهود البحثية في مجال دراسة وتحليل سلوك ممارسات تمهيد الدخل خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية:

يتناول هذا القسم توفير الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى اهتمت البحوث التجريبية بدراسة وتحليل سلوك ممارسات تمهيد الدخل خلال الفترات الاقتصادية الضبابية؟ وإلى أي مدى تتواجد هذه الممارسات خلال تلك الفترات؟ حيث تركز الإجابة على التناول الاستقرائي التالي.

لم تكن الجهود التجريبية في مجال قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل خلال الفترات الاقتصادية الضبابية وبخاصة الناتجة عن أزمات سياسية أو إصلاحات هيكلية موازية لأهمية ممارسات تمهيد الدخل في الفكر المحاسبي، فعلى الرغم من وجود تيار تنظيري وتجريبي في مجال تمهيد الدخل منذ منتصف الخمسينيات وحتى تاريخه (Hepworth, 1953)؛ لم يكن التحري عن تلك الممارسات بالكثافة البحثية المتوقعة خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، والحديث هنا يركز على ممارسات التمهيد، وليس ممارسات إدارة الربح، لأن الفرق كبير بينهما سواء من

حيث آليات التنفيذ أو نماذج القياس، وهناك خلط بينهما في بعض الجهود التجريبية^١، ويتناول الجزء التالي عرضاً استقرائياً لبعض من تلك الجهود وفق المادة العلمية التي توافرت للباحث.

تناولت دراسة (Kousenidis et al. (2003) قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل وتأثير تلك الممارسات في القيمة السوقية. وذلك بالتطبيق على الحالة اليونانية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٩ م. وهي الفترة التي شهدت الكثير من التعثر للاقتصاد اليوناني، واستلزم التغلب عليه والحد من آثاره الكثير من الإصلاحات الهيكلية، وذلك بالتطبيق على اثنين وأربعين شركة من الشركات المقيدة ببورصة أثينا للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى تواجد تلك الممارسات بالشركات اليونانية بنسبة تقدر بـ ٤٢,٨٪ (٤٢/١٨ شركة)، وهي نسبة وصفها الباحث نفسه بأنها أقل من المتوسطة ومحدودة، ومع وجود علاقة تأثير طردي معنوي لتأثير تلك الممارسات في القيمة السوقية للشركات محل التحليل.

وتناولت دراسة (Almeida et al. (2012) قياس وتقييم تأثير ممارسات تمهيد الدخل في مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على الحالة البرازيلية. وذلك بالاعتماد على كافة الشركات المسجلة ببورصة ساو باولو للأوراق المالية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٩ م. وهي الفترة التي شهدت الكثير من الأزمات السياسية والإصلاحات الهيكلية بالاقتصاد البرازيلي، وتوصلت الدراسة إلى تواجد ممارسات تمهيد الدخل بنسبة دارت في المتوسط حول ٥٤,٣٪ من المشاهدات التحليلية، وبالشكل الذي يقدم الدليل التطبيقي على توافر ممارسات التمهيد بصورة مكثفة خلال فترة الدراسة، ومع وجود تأثير معنوي لمستوى كثافة تلك الممارسات في مستوى التحفظ المحاسبي.

ومع ذلك وبالتطبيق على الحالة البرازيلية أيضاً تناولت دراسة Kolozsvari and Macedo (2015) قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل بالتطبيق على الشركات المسجلة ببورصة ساو باولو للأوراق المالية، ولكنها توصلت لنتائج تختلف بصورة جوهرية عن سابقتها، وذلك خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ٢٠٠٣-٢٠١٤ م، والتي يمكن توصيفها في جزء منها بالضبابية الاقتصادية، وبيان تأثير تلك الممارسات على مستوى استقرار الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أنه خلال الفترة التي تمت بها تلك الإصلاحات بلغت نسبة الشركات التي ظهرت بها تلك الممارسات في المتوسط ٢٨٪ من حجم الشركات محل التحليل، والتي بلغت مائة وخمسة وخمسين

^١ يتبين ذلك في العديد من الجهود التجريبية؛ وبخاصة الجهود التجريبية التي طبقت على بعض الدول الآسيوية كإندونيسيا وإيران، ولم تكن مصر بعيدة بالكلية عن هذا الخلط غير السليم، حيث لوحظ في بعض الجهود التجريبية المصرية - ولها من الباحث التقدير والأحترام - وجود خلط ملحوظ بين ممارسات إدارة الربح وممارسات تمهيد الدخل؛ وبخاصة فيما يتعلق بكيفية القياس، وربما كان الخلط ناتجاً عن التشابه في الدوافع المحركة والاشترار في جزء كبير من آليات التنفيذ، ولكن على مستوى نماذج القياس فهناك استقلالية تامة بينهما، وللتعرف على المزيد من الفروق على مستوى النمذجة الكمية يمكن الرجوع إلى: سعادة (٢٠٢١)، وللمزيد من التوسع حول الفرق بينهما تنظيرياً يمكن الرجوع إلى: Cao et al. (2021).

شركة من الشركات المقيدة في البورصة البرازيلية، وبالشكل الذي يثبت التواجد المحدود لتلك الممارسات، ويوفر الدليل التطبيقي على أنه في حالات المخاطر المنتظمة التي تصيب السوق ككل يقل تواجده ممارسات التمهيد، ومع فعالية دور تلك الممارسات في تحقيق الاستقرار في الأرباح بالشركات التي تواجدها بها.

وعلى النقيض مما سبق طرحه من انخفاض ممارسات التمهيد خلال فترات عدم الاستقرار، توصلت دراسة (Obaidat 2017) إلى تزايد تلك الممارسات خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث تناولت الدراسة قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل والعوامل المؤثرة فيها بالملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بالتطبيق على تسع وخمسين شركة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥م، وهي الفترة التي شهدت الأزمة السورية، وما أنتجته من آثار سلبية على الاقتصاد الأردني، حيث تم تقسيم السلسلة الزمنية إلى فترتين، الفترة الأولى وتعتبر عن الاستقرار (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، والفترة الثانية وتعتبر عن غياب هذا الاستقرار (٢٠١١-٢٠١٥م)، وتوصلت الدراسة إلى تواجده ممارسات تمهيد الدخل على نحو عام، مع تزايد تواجدها خلال فترات عدم الاستقرار، ومع غياب التأثير المعنوي للرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول وحجم الشركة في تلك الممارسات.

بينما اشتملت دراسة (Al-taie et al. 2017) على الكثير من الغموض عند عرض وتفسير نتائجها التطبيقية وذلك عند قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل وتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على الحالة العراقية، وهي حالة تحمل الكثير من التخبط السياسي المنعكس في ضبابية الرؤية الاقتصادية، وذلك بالتطبيق على أربعين شركة من الشركات المقيدة ببورصة بغداد للأوراق المالية، خلال سلسلة زمنية قصيرة ٢٠١٣-٢٠١٤م. وتوصلت الدراسة إلى تواجده ممارسات تمهيد الدخل بالشركات المقيدة بالبورصة العراقية - لم تحدد النسبة في أي جزء من أجزاء البحث وتم استنتاجها من قبول الفرض البحثي الأول للبحث - كما توصلت الدراسة إلى أن تزايد الممارسات يؤدي لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

وعلى النقيض من ذلك فقد كانت دراسة (Younis 2018) أكثر تحديداً عند عرض نتائجها التطبيقية عند تناول ممارسات تمهيد الدخل في الحالة المصرية، حيث تناولت الدراسة قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل بالتطبيق على مائة وثلاثة وأربعين شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ١٠١٠-٢٠١٥م. وهي نفس الفترة محل التحليل في هذا البحث - مع تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في تلك الممارسات، وتوصلت الدراسة إلى تواجده تلك الممارسات في الحالة المصرية ونسبة تصل إلى ٦٢,٧٪ من الحالات محل التحليل، ومع وجود تأثير معنوي للعديد من المتغيرات في تلك الممارسات ومنها التوزيعات والقيمة الدفترية والرافعة التشغيلية.

وفي نفس الإطار السابق وتطبيقاً على البيئة المصرية، تناولت دراسة (Soliman 2019) تأثير التكاليف السياسية في ممارسات تمهيد الدخل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥م. وذلك بالاعتماد على عينة اشتملت على ثلاث وستون شركة مقيدة بالبورصة المصرية، وعلى الرغم من كون محتوياتها التطبيقية تعتمد في الأساس على ممارسات إدارة الربح وليس ممارسات تمهيد الدخل - والفرق شاسع بينهما - وبصورة تمثل تناقض بين عنوان البحث والمحتوى التطبيقي له، ومع ذلك قدمت الدراسة العديد من الأدلة التطبيقية في مجال تأثير التكاليف السياسية في إدارة الربح وليس تمهيد الدخل، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي بين كافة المتغيرات المعبرة عن التكاليف السياسية وممارسات إدارة الربح، وقد تم التعبير عن التكاليف السياسية بأربع متغيرات تحددت في: حجم الشركة والدخل الضريبي وعدد العاملين ونسبة المال العام في الملكية، وللباحث رؤية تنطوي على الكثير من التحفظ بشأن تلك الدراسة.

ويلاحظ تناول الحالة الإيرانية من خلال العديد من الدراسات التي تناولت دراسة وتحليل ممارسات التمهيد، وهي حالة مرت بالكثير من عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم لأبعاد سياسية، وقد فضل الباحث استبعاد تلك الدراسات من العرض الاستقرائي للعديد من الأسباب؛ ومنها: التزام تلك الدراسات بعدد محدود للغاية من الصفحات تجعل الدراسة التطبيقية غامضة في جميع أجزائها سواء على مستوى العرض أو التفسير، وبالتالي صعوبات في الاستقراء، وكذلك غياب المبررات العلمية لنماذج التحليل المعتمد عليها، والخلط بين ممارسات إدارة الربح وممارسات تمهيد على مستوى النمذجة، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال (Namazi and Khansalar, 2011).

ومع ذلك تظهر دراسة (Etemadi and Sepasi 2007) كأفضل الدراسات الإيرانية التي تناولت دراسة وتحليل ممارسات تمهيد الدخل - وفق رؤية الباحث، حيث تناولت قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل وتأثيرها على القيمة السوقية للشركات، بالتطبيق على ١٥٩ شركة من الشركات المقيدة ببورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥م. وتوصلت الدراسة إلى أنه وحتى في الفترات التي تعرض فيها الاقتصاد الإيراني لضغوط وعدم استقرار بفعل تأثير النقص في الخامات المستوردة، وتدهور الاستثمارات الأجنبية، ظهرت ممارسات تمهيد الدخل بشكل محدود، وبنسب تقدر بـ ٥١٪ للشركات الخالية من الممارسات، و ٢١٪ للشركات المزاوله، و ٢٨٪ لشركات لم يستدل على تصنيفها، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة تأثير معنوية طردية لممارسات التمهيد والقيمة السوقية، والدراسة على نحو عام متميزة للغاية تنظيراً وتطبيقاً ومن الدراسات المحدودة التي طبقت نموذج Eckel بصورة تتوافق مع النموذج الأصلي^١.

^١ تشترك الظاهرة البحثية محل الدراسة والتحليل مع دراسة (Etemadi and Sepasi 2007) من حيث تناول تأثير ممارسات التمهيد في القيمة السوقية، ولكن توقفت دراسة Etemadi and Sepasi عند حدود توظيف الكائن الموجود

ومن خلال الاستقراء السابق ووفق المادة العلمية المتوافرة، يمكن صياغة الدلالات الاستقرائية التالية:

- أ. تواجد جدل حول مستوى كثافة ممارسات تمهيد الدخل خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية، فالبعض يرى تواجدها بكثافة (Almeida et al., 2012; Younis, 2018)، بينما يرى البعض الآخر محدودية هذا التواجد (Kousennidis et al., 2015; Kolozsvari and Macedo, 2003)، وعلى ذلك فالظاهرة البحثية ما زالت تحتاج للمزيد من الجهود التجريبية.
- ب. توافر العديد من الشكوك حول نتائج تلك الدراسات، وتستند تلك الشكوك على العديد من المبررات ومنها الغموض المحيط بكيفية تصنيف تلك الشركات بحسب مزاولتها لممارسات التمهيد أو غياب ذلك، والنتائج من التطبيق غير السليم – وفق رؤية الباحث - لنموذج Eckel وهو النموذج المطبق في كافة الدراسات محل الاستقراء والذي يعد الأكثر قبولاً في هذا المجال. وخاصة فيما يتعلق بحساب المعامل الترجيحي للنموذج "CV"، وسيأتي تفسيره لاحقاً، ويعد من المحركات الرئيسية للنموذج، فالدراسات المصرية عرضته غامضاً، وغير المصرية أهملته بالكليّة، وبالقدر الذي يزيد من الشكوك حول نتائج تلك الدراسات، وتبقى دراسة Etemadi and Sepasi (2007) الوحيدة التي طبقت النموذج بشكل يتوافق من النموذج الأصلي لـ Eckel وبصورة واضحة لا تحمل غموض مصدره النقل غير المؤسس على التيقن، أو غموض مصدره التقصير في التوثيق.
- ج. تركيز تلك الدراسات على استكشاف ممارسات تمهيد الربح والعوامل المؤثرة فيها دون التطرق لفعالية تلك الممارسات في تحقيق الهدف الذي أسست من أجله، وهو الحد من تقلبات الأرباح بما يدعم استقرار القيمة السوقية، وهذا ليس انتقاداً لتلك الدراسات ولكن للمزيد من البيان للفجوة البحثية محل الدراسة والتحليل.

دون اقتراح الجديد المبتكر، مع خلل جوهري في تلك الدراسة يتعلّق بكيفية التعبير عن القيمة السوقية، وهذا لا يقلل من مساهمتها الملحوظة تجريبياً.

٣- الجدل الفكري حول أولوية الحفاظ على استقرار القيمة السوقية كأحد الدوافع الأصلية لممارسات تمهيد الدخل^١:

يتناول هذا القسم توفير الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى كان هدف الحفاظ على القيمة السوقية هدفاً ذات أولوية مقارنة بالأهداف الأخرى لممارسات تمهيد الدخل؟ ويتم توفير الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التحليل الاستقرائي التالي.

تم تناول دوافع ممارسات تمهيد الدخل من خلال تيار مكثف من الجهود البحثية وذلك منذ مطلع الخمسينيات وحتى تاريخه. إذ أسسها تنظيراً الكُتاب الأوائل في هذا المجال البحثي الحيوي (Hepworth, 1953; Copeland, 1968; Copeland and Licastro, 1968; Beaver, 1970; Barefield and Comiskey, 1972; Beidleman, 1973; Imhoff, 1975; 1977; 1979; Eckel, 1981; Bowen, 1987; Dechow and Schrand, 2004)، وسار على نهجهم ما تلى ذلك من كتابات وجهود بحثية، حتى أنه أصبح حديث لا يخلو من التكرار، وعلى ذلك فقد اكتفى الباحث في هذا الجزء بما قدمه الباحثون الرواد في هذا المجال، وذلك لصياغة رؤية استنتاجية حول إلى مدى من الممكن أن تكون الفترات الإقتصادية الضبابية محفز إضافي لتلك الدوافع. ويضاف لذلك مشاهدة تنظرية استوقفت الباحث والمتمثلة في الخط التنظيري بين دوافع ممارسات التمهيد ودوافع ممارسات إدارة الربح عموماً، وذلك في الكثير من الكتابات منذ عقد التسعينيات وحتى تاريخه، ويمثل ذلك المبرر المنطقي الذي استند عليه الباحث للاكتفاء بما قدمه الكُتاب الرواد فقط في هذا المجال، ومع التطرق لدوافع ممارسات إدارة الربح بصورة محدودة وبالقدر الذي يعكس ممارسات التمهيد.

لم تكن ممارسات تمهيد الدخل وليدة الأمس القريب، حيث تقدم المشاهدات الأكاديمية الكثير من الأهتمام بها، وذلك منذ عقد الخمسينيات وحتى تاريخه، حيث ظهرت الكتابات التنظرية المبكرة في هذا المجال من خلال ما تم طرحه من أفكار تنظرية من خلال (Hepworth (1953، حيث أظهر تأييداً واضحاً لممارسات تمهيد الدخل، باعتبارها الآلية الرئيسية لترحيل الأرباح من أعوام السعة والرحابة إلى أعوام المعاناة والتدهور، وبالشكل الذي يساهم في استقرار تلك الأرباح خلال الفترات الزمنية الطويلة، وبالشكل الذي يفي بتنبؤات المحللين الماليين وتوقعات المستثمرين

^١ يشتمل هذا البُعد على دوافع تمهيد الدخل، وليس دوافع إدارة الأرباح، وعلى المستوى التنظيري يعتبر الكثير من الكتاب أن تمهيد الدخل صورة من صور إدارة الربح ولا يضعوه في موضع الاستقلال، وعلى ذلك فدوافع ممارسات التمهيد هي ذاتها دوافع ممارسات إدارة الربح، ربما كان ذلك صحيحاً على مستوى التنظير فقط؛ أما على مستوى النمذجة والتجريب فالأمر يختلف بالكيفية، ورغم هذا الجدل الفكري، فقد اعتمد الباحث في الصياغة التنظرية لهذا البُعد على ما كُتب في مجال ممارسات التمهيد من خلال الكتابات الرائدة في هذا المجال، والتي تناولت مصطلح التمهيد وليس مصطلح الإدارة.

الحاليين والرؤية الإيجابية للمستثمرين المرتقبين، وبما يساهم في نهاية المطاف في استقرار القيمة السوقية للشركات. وعلى ذلك تمثل الرغبة في الحد من تقلبات الأرباح الدافع الرئيسي لممارسات تمهيد الدخل، ولم يتطرق Hepworth في تلك المرحلة المبكرة من الكتابة حول ممارسات التمهيد وبصورة متعمقة للدوافع الأخرى بخلاف الحفاظ على استقرار الأرباح بين الفترات المحاسبية.

وقد مثلت كتابات Hepworth المبكرة خلال عقد الخمسينيات الأساس التنظيري للجهود البحثية المكثفة خلال عقد الستينيات، حيث أظهرت تلك الفترة اهتماماً متزايداً بدراسة وتحليل ممارسات تمهيد الدخل، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية. وخاصة الرؤية التنظيرية سواء لـ Copeland (1968) منفرداً أو دراسته المشتركة مع Licastro في ذات العام، حيث لم تخرج الرؤيتين عن الإطار العام لممارسات تمهيد الدخل والمحددة من خلال Hepworth، مع المزيد من التعمق لاستعراض دوافع ممارسات تمهيد الدخل.

حدد كل من Copeland and Licastro دوافع ممارسات تمهيد الدخل في ثلاث من الدوافع الرئيسية، حيث يأتي في مقدمتها طمأنة المستثمرين الحاليين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار الأرباح في الأجل القصير والمتوسط؛ وبالشكل الذي يخفض من تكلفة رأس المال ويدعم استقرار القيمة السوقية للشركة، ويتحدد الدافع الثاني في سعي المديرين نحو الحفاظ على مكتسباتهم المباشرة ذات الصلة بالأرباح سواء في صورة حوافز أو نسبة في الأرباح أو شراكة في الملكية أو مكتسباتهم غير المباشرة والمتمثلة فيما يتصل بمناصبهم من علاقات نفعية، بينما يتحدد الدافع الثالث في السعي لتحقيق وفورات ضريبية نتيجة للاعتماد على البدائل المحاسبية التي تدعم تلك الوفورات.

ولم يطرح Copeland نموذج تجريبي ذا ثقل في مجال ممارسات تمهيد الدخل، حيث اعتمد على إحصائيات وصفية استندت على خصائص السلسلة الزمنية للأرباح بالإضافة لتطبيقه على الوكالات الحكومية الأمريكية دون الشركات المقيدة بالبورصة. وبالشكل الذي أضعف من الجاذبية التجريبية لجهوده، ومع كامل التقدير لأسهاماته التنظيرية الملحوظة في مجال ممارسات تمهيد الدخل.

وقد أتفق Copeland مع Hepworth من حيث الرؤية العامة لممارسات التمهيد من حيث كونها سلوك لا ينال من جودة الأرباح، ولا يمس مستوى مصداقيتها ولا يعد نوعاً من أنواع التحريف في القوائم المالية. بل ويضاف لذلك أن ممارسات التمهيد تدعم القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، وقابليتها للمقارنة من فترة محاسبية لأخرى، وبالتالي فممارسات تمهيد الدخل ليست بالسلوك غير المفضل، ويعكس ذلك أن الكتابات المبكرة في مجال تمهيد الدخل لم تتخذ موقفاً

متشدداً تجاه ممارسات التمهيد، فالممارسات ليست بالسلوك المشين الواجب التوقف عنه، وليست كذلك بالسلوك المفضل الذي يستحق الثناء والتقدير.

ولم تخرج الكتابات خلال عقد السبعينيات بإضافة علمية حقيقية على مستوى التأسيس النظري لممارسات تمهيد الدخل، ويستثنى من ذلك ثلاث دراسات هم الأكثر شهرة وانتشاراً خلال فترة السبعينيات، الدراسة الأولى لـ (Beaver 1970)، الدراسة الثانية لـ (Barefield and Comiskey 1972) والدراسة الثالثة لـ (Beidleman 1973). بالإضافة للجهود البحثية المتميزة لـ (Imhoff 1975; 1977; 1979)، ويتناول الجزء التالي استعراضاً لأهم ما ورد بتلك الدراسات الرائدة.

يرى (Beaver 1970) أن استقرار السلسلة الزمنية المعبرة عن الأرباح يعد من المؤشرات الهامة على تواجد ممارسات تمهيد الدخل، حيث كلما كانت السلسلة الزمنية مستقرة وساكنة كلما دل ذلك على تواجد المزيد من ممارسات تمهيد الدخل. وقد حدد Beaver العديد من دوافع تمهيد الدخل ومنها الحد من تقلبات الأرباح والحفاظ على القيمة السوقية والحصول على التمويل بالتكلفة الملائمة، ولكنه اعتبر الحد من تقلبات الأرباح بمثابة الدافع الأول لممارسات تمهيد الدخل، وأن ممارسات التمهيد تتزايد في الفترات التي يقل فيها مستوى النشاط والتداول في بورصة الأوراق المالية.

وعلى نفس الوتيرة السابقة سار Barefield and Comiskey حيث أقر بأن الدافع الأساسي لممارسات تمهيد الدخل هو الحد من تقلبات الأرباح، وبخاصة خلال الفترات التي تشهد فيها البورصات المالية حالة ضعف عملية التداول واتجاه أسعار الأسهم نحو الانخفاض، ومع الأقرار بتأثير مساحة الحرية المتاحة للمديرين في اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المدعومة للريح، حيث كلما زادت تلك الحرية كلما تزايدت احتمالية تواجد ممارسات تمهيد للدخل، ولم توفر الدراسة نموذج تجريبي متميز، وأقرت بأن ممارسات تمهيد الدخل موجودة بصورة محدودة في الشركات الأمريكية، وفسرت الدراسة ذلك بضعف مساحة الحرية المتاحة للمديرين.

بينما يرى Beidleman أن سعي المديرين المستمر للحفاظ على مكتسباتهم سواء المباشرة أو غير المباشرة يمثل الدافع الرئيسي لممارسات تمهيد الدخل. وعلى ذلك فمساحة الحرية المتاحة لهؤلاء المديرين من المحركات الجوهرية لممارسات التمهيد. إذ تأتي بقية الدوافع تالياً لذلك، كما أضاف أن تلك الممارسات محكومة بمساحة الحرية Discretionary المتاحة للمديرين في اختيار البدائل المحاسبية المدعومة لممارسات التمهيد، وتعد دراسة Beidleman من الدراسات التجريبية المبكرة لقياس وتقييم ممارسات التمهيد، وذلك من خلال قياس تلك الممارسات من خلال الفرق بين الأرباح المحاسبية المُفصح عنها والأرباح المحاسبية المعتادة " الطبيعية"، ولم تصادف تلك

الرؤية التجريبية المبكرة القبول البحثي الكافي، وذلك لأن ما يخرج عن الأرباح المعتادة ليس بالشرط أن يكون نتاجاً لممارسات التمهيد، ولم يقلل Beidleman من أولوية دافع الحفاظ على استقرار القيمة السوقية للشركات واعتبره دافعاً رئيسياً، ولكنه اعتبر الحفاظ على مكتسبات المديرين الدافع الرئيسي لممارسات تمهيد الدخل. ويعتبر Beidleman من أوائل الكتاب اللذين توصلوا إلى تواجد ممارسات تمهيد الدخل بالشركات الأمريكية.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أغفال الجهود المتميزة لـ Imhoff خلال فترة السبعينيات سواء على المستوى التنظيري أو التجريبي من خلال جهوده البحثية المتميزة في الأعوام ١٩٧٥م، و١٩٧٧م، و١٩٧٧م. إذ تناولت تلك الدراسات التأسيس التنظيري لممارسات تمهيد الدخل من حيث المفهوم والأبعاد وآليات القياس والمتغيرات المؤثرة، ومع اقتراح نماذج متعددة لقياس وتقييم سلوك ممارسات التمهيد. ومع هذا الجهد الملحوظ لم تنال جهود Imhoff الانتشار التجريبي الكافي، ومن المحتمل لن يكون ذلك راجعاً للنمذجة الرياضية التي اتبعتها والمشتمة على قدر من الغموض، ولكنها كانت بالفعل متميزة. إذ يمكن تلخيص رؤيته في كون دوافع تمهيد الدخل متعددة ومتنوعة ولكن يأتي في مقدمتها الحد من تقلبات الأرباح حفاظاً على القيمة السوقية للشركات، وقد أوصى Imhoff بضرورة تبني أفكار Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية كآلية أكثر موضوعية من كافة نماذج قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل، وفي الغالب لم يلتفت لتلك الرؤية أحد حتى تاريخه، وذلك وفق علم الباحث وحدود استقرائه، وفي ضوء المادة العلمية التي توافرت له. ويرى الباحث أنه على الرغم من شيوع نموذج Eckel تجريبياً؛ إلا أن أفكار Imhoff كانت أكثر رصانة علمياً وذلك فق رؤية الباحث، وربما انتشر نموذج Eckel لسهولة التطبيق، وربما دفع Imhoff ثمناً غالباً من الشهرة والانتشار لتعقد نمودجه، ولعل هذا البحث ينجح في منحه الإنصاف العلمي الكافي الذي يستحقه

وظهرت دراسة Eckel (1981) بوصفها الدراسة الأكثر ريادة خلال فترة الثمانينيات سواء من خلال ما طرحته الدراسة من أفكار تنظيرية، أو من خلال ما اقترحت من نموذج تجريبي. إذ يعد Eckel من أوائل الكتاب اللذين تناولوا تقسيم ممارسات تمهيد الدخل إلى نوعين من الممارسات، حيث يطلق على النوع الأول تمهيد الدخل الطبيعي " التلقائي " " غير المتعمد " Natural Smoothing ويتحدد مفهومه بكونه مجموعة الممارسات المحاسبية التي اعتادت الوحدة على اتباعها، وتؤدي بطبيعتها إلى الحفاظ على أتساق الدخل من فترة مالية لأخرى، أي ممارسات محاسبية لا يتم تطبيقها على وجه الاستثناء، ولكن تطبق على وجه الاعتياد، وتكون غير مصحوبة بضغوط إدارية.

بينما يتحدد النوع الثاني في تمهيد الدخل المتعمد Intentional Smoothing ويتحدد مفهومه بكونه مجموعة الممارسات المحاسبية التي يتم الأخذ بها على وجه الاستثناء وليس الاعتياد وتؤدي إلى تمهيد الدخل. ويشتمل تمهيد الدخل المتعمد على صورتين، تشتمل الصورة الأولى على ممارسات تمهيد الدخل من خلال الأنشطة الحقيقية Real Smoothness حيث يتم التمهيد من خلال التلاعب في الأنشطة الحقيقية كالمبيعات والتكاليف، وتشتمل الصورة الثانية على ممارسات تمهيد الدخل من خلال التحيز والتطبيق غير الموضوعي لقواعد الاعتراف بخاصة للعناصر المدعمة للأرباح، ولذلك يطلق عليه التمهيد الإبداعي أو المصطنع Imaginary or Artificial Smoothness، وقد اعترف Eackel بصعوبة الفصل التطبيقي بين ممارسات تمهيد الدخل المتعمدة وغير المتعمدة، وقد ظهرت تالياً العديد من التصنيفات لممارسات تمهيد الدخل، وبعد تقسيمها إلى ممارسات التمهيد الاستحقاقية Accrual Income Smoothing وممارسات تمهيد الدخل بالأنشطة الحقيقية Real Income Smoothing من التصنيفات التي لاقت الكثير من القبول (Obaidat, 2017; Shabani and Sofian, 2018).

وقام Eckel باقتراح نموذج تجريبي يعد الأكثر قبولاً بين أوساط الباحثين في مجال قياس ممارسات تمهيد الدخل حيث يتم الاستدلال على تواجد تلك الممارسات بمقدار الفرق بين التغير في المبيعات والتغير في الأرباح، حيث حدد معايير أكثر بساطة لتقدير تواجد ممارسات تمهيد الدخل، وقد لاقت أفكار Eckel سواء التنظيرية أو التجريبية الكثير من القبول البحثي منذ اقتراح النموذج وحتى تاريخه، ويفرد له الباحث تفصيلاً مستقلاً عند تناول الدليل التجريبي. وقد اعتبر Eckel الرغبة في الحد من تقلبات الأرباح في مقدمة الدوافع الرئيسية لممارسات تمهيد الدخل.

وخلال النصف الثاني من الثمانينيات، ظهرت جهود Bowen et al. (1987) بوصفها الجهود الأكثر تميزاً خلال تلك الفترة، حيث نقل Bowen الاستدلال على تواجد ممارسات تمهيد الدخل من التركيز على العلاقة بين الأرباح المفضح عنها والأرباح المعتادة أو العلاقة بين التغير في المبيعات والتغير في الأرباح إلى نطاق جديد من الاستدلال وذلك من خلال العلاقة بين التغير في التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والأرباح المفضح عنها، وذلك من خلال ناتج قسمة تباين تغير التدفقات من عمليات التشغيل على تباين التغير في الأرباح المفضح عنها، حيث كلما زاد ناتج القسمة كلما كان ذلك دالاً على تواجد ممارسات تمهيد الدخل، ولم يلقى هذا النموذج القبول التجريبي من قبل جموع الباحثين، حيث لم يحدد النموذج قيم معيارية يمكن الاحتكام إليها لتحديد مستوى تواجد تلك الممارسات. وقد أتفق Bowen مع سابقه حيث اعتبر هدف الحد من تقلبات الأرباح بمثابة الهدف الرئيسي لممارسات تمهيد الدخل.

لم تحمل فترة التسعينيات الجديد المتميز في مجال ممارسات تمهيد الدخل، سواء على المستوى التنظيري أو المستوى التجريبي. ومع تواجد متميز لنموذج Eckel بوصفه النموذج الأكثر أتباعاً من خلال الجهود التجريبية، ولكن بحلول الألفية الجديدة تصدرت أفكار Dechow and Schrand (2004) المشهد في مجال ممارسات تمهيد الدخل، ومع ملاحظة أن أفكارهما لم تكن جديدة بالكلية في مجال قياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل، حيث تعد ومن وجهة نظر الباحث تطويراً لأفكار Bowen في هذا المجال. إذ اقترحا الاستدلال على تواجد ممارسات تمهيد الدخل من خلال صورتين، حيث تحددت الصورة الأولى منهما في نسبة الانحراف المعياري للأرباح إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، وهي صورة مشتقة من أفكار Bowen السابق عرضها مع تبديل البسط والمقام والتركيز على الانحراف المعياري وليس التباين، بينما كانت الصورة الثانية جديدة بالكلية حيث يتم الاستدلال على تواجد ممارسات تمهيد الدخل من خلال الارتباط بين الاستحقاقات الكلية والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل. إذ أن ارتفاع قيمة معامل الارتباط يدل ضمناً على غياب ممارسات التمهيد، وعلى الرغم من ريادة الكاتبين سواء Dechow أو Schrand سواء في مجال جودة المعلومات المحاسبية عموماً وممارسات إدارة الربح وتمهيده على وجه الخصوص، لم يلقى نموذجهما الانتشار الكافي مقارنة بنموذج Eckel، ووضع Dechow and Schrand دافع الحصول على التمويل بأقل قدر ممكن من التكلفة كدافع رئيسي لممارسات التمهيد، وذلك من خلال طمأنة المستثمرين المرتقبين بشأن تدفقاتهم النقدية المستقبلية.

واتصالاً بما تم تنازله من خلال الكتاب الأوائل في مجال ممارسات تمهيد الدخل، تسابقت الجهود التجريبية الموازية لها أو التالية عليها في التحري عن تلك الدوافع، ومع مشاهدة استقرارها تمثلت في عدم الفصل بين دوافع ممارسات إدارة الربح على وجه العموم ودوافع التمهيد على وجه الخصوص، بل واعتبارهما مترادفين. إذ تناولت العديد من الدراسات دور ممارسات إدارة الربح في مخاطبة أسواق المال لدعم الرؤية الإيجابية للشركة من خلال منع الخسارة والحد من تدهور الأرباح، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال (Burgstahler and Dichev, 1997; Degeorge et al., 2003; Ayers et al., 2006; Chen and Tsai) الوكالة تسعى الشركات لتمهيد الدخل في الفترات التي تسبق الإصدارات الجديدة من الأسهم، وذلك لضمان نجاح تلك الإصدارات ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر (Rangan, Bauwhede and Willekens, 2003; Teoh et al., 1998a; 1998b, 1998) وذلك من خلال تضخيم الأرباح في الفترات السابقة على الأصدار، كما تناولت العديد من الدراسات التجريبية رغبة المديرين في الحفاظ على مكتسباتهم من خلال التلاعب في الأرباح، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال (Holthausen et al., 1995)، كما تناولت العديد من الدراسات دوافع تحسين مؤشرات الربحية للوفاء بمتطلبات الاقتراض من المؤسسات المالية ومن تلك الدراسات على سبيل

المثال (Defond and Jiambavlo, 1994; Guidry et al., 1999; Dichev and Skinner, 2002).

وقد لخصت رسالة الدكتوراة لـ (Wroblewski (2016) دوافع ممارسات إدارة الربح على نحو عام وتشتمل على دوافع ذات صلة بالأسواق المالية ومنها العمليات الممتدة والأحداث ذات الطبيعة الخاصة وتنبؤات المحللين الماليين، ودوافع ذات صلة بالعقود سواء التعاقد مع المديرين أو عقود المديونية طويلة الأجل، ودوافع سياسية وتشتمل على المحفزات الضريبية وتصدير المعتقدات للأطراف ذات الصلة وملكية الأطراف الداخلية والرقابة السعرية، والدراسة بصفة عامة تشتمل على أفضل ما كُتب في مجال دوافع إدارة الربح وذلك وفق رؤية الباحث. ومع ملاحظة أن كافة الدوافع السابقة تنطبق على ممارسات تمهيد الدخل، وبخاصة النوع الأول من الدوافع ذات الصلة بسوق الأوراق المالية.

ومن خلال التحليل الاستقرائي السابق وبالتركيز على الكتابات الرائدة في مجال ممارسات تمهيد الدخل يمكن تلخيص دوافع ذلك التمهيد في مجموعة الدوافع التالية:

- أ. الحد من تقلبات الأرباح خلال الفترات المالية المتتالية، وذلك من خلال نقل الأرباح من فترات السعة والرحابة إلى فترات عدم الاستقرار أو التدهور.
- ب. الحفاظ على استقرار القيمة السوقية للشركات من خلال الوفاء بتنبؤات المحللين الماليين وتوقعات المستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين.
- ج. سعي المديرين للحفاظ على مكتسباتهم سواء المكتسبات المباشرة المتمثلة في الحوافز النقدية أو المكتسبات غير المباشرة المحددة في العلاقات النفعية.
- د. توصيل رسالة طمأننة لكافة الأطراف ذات الصلة بالتدفقات النقدية حول مستقبل تلك التدفقات، وبالشكل الذي يحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف المعدة للمعلومات والأطراف المتلقية لتلك المعلومات.
- هـ. الحصول على التمويل بالتكلفة الملائمة، نتيجة ما توفره ممارسات التمهيد من طمأنينة لمصادر ذلك التمويل.

ومن خلال استعراض الدوافع الخمسة السابقة وخاصة الدافع الأول منها يمكن صياغة أستنتاج أستقرائي يتحدد مضمونه بتوافر تلك الدوافع في الفترات الإقتصادية الضبابية، حيث تمر المبيعات بمرحلة تدهور وعدم استقرار، مع تضخم هيكل التكاليف بخاصة في حالة الصناعات المعتمدة على مدخلات مستوردة من الخارج، بالإضافة للحالة المضطربة غير المستقرة في بورصة الأوراق المالية، وصعوبات في الحصول على تمويل إضافي سواء من البورصات المالية أو البنوك، وبالشكل الذي يوفر بيئة مدعمة لاتجاه الأرباح نحو التناقص؛ وبالتالي المزيد من ممارسات

التمهيد وبخاصة العمدية منها ذات الصلة بالمحاسبة الاستحقاقية. ويتسق هذا الاستنتاج الاستقرائي مع رؤية العديد من الدراسات في هذا المجال ومنها على سبيل المثال (Dichev and Skinner, 2002; Charitou et al., 2007; Ahmad et al., 2011; Filip and Raffournier, 2014).

الجدل التجريبي حول تأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات:

يتناول هذا القسم توفير الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى كان سلوك ممارسات تمهيد الدخل مؤثراً في القيمة السوقية للشركات؟ ويتناول التحليل الاستقرائي التالي توفير الإجابة عن هذا التساؤل.

تناولت العديد من الجهود التجريبية تأثير مستوى ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الشركة، وذلك على اعتبار أن هدف الحفاظ على استقرار القيمة السوقية في مقدمة أهداف ممارسات التمهيد والمؤشر الموضوعي لفعالية تلك الممارسات في تحقيق أهدافها.

إن استباق الواقع البحثي التجريبي يتجه نحو الأقرار بأن الممارسات كلما تزايدت كلما أدى ذلك إلى دعم القيمة السوقية، ولكن لم يكن المشهد البحثي بهذا القدر من المنطق، حيث أقرت بعض الدراسات بوجود علاقة عكسية " سالبة" وهو ما يخالف المنطق العلمي، وأقرت الغلبة بتوافر العلاقة الطردية، وهو ما يتسق مع المنطق العلمي والدوافع، ويتناول هذا القسم بعضاً من هذا الجدل.

أقر تيار مكثف من الدراسات بتوافر علاقة التأثير الطردية " الموجبة " لممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات، حيث وفرت تلك الدراسات الدليل التجريبي على التوافق الطردي بين التغير في الأرباح والتغير في العوائد غير العادية للأسهم، والتي تعد بدورها من المحددات القوية لسلوك أسعار الأسهم. ووفق تلك الرؤية فكلما تم الحفاظ على استقرار الأرباح كلما تم دعم استقرار العوائد غير العادية لتلك الأسهم، ومع تلك النتيجة الغالبة لهذا التوجه البحثي، اختلفت الجهود البحثية في مسببات تلك العلاقة التوافقية.

وقد أقرت الكتابات المبكرة في هذا المجال بتوافر علاقة التأثير التوافقية " الطردية " لممارسات تمهيد الدخل على القيمة السوقية، وأن ذلك يرجع في الأساس لما توفره ممارسات التمهيد من رؤية إيجابية لكافة الأطراف ذات الصلة، وبالشكل الذي يؤدي لمزيد من الطمأنينة لحملة الأسهم سواء الحاليين أو المرتقبين، وبما يؤدي إلى دعم استقرار القيمة السوقية، ومن تلك الكتابات المبكرة على سبيل المثال (Hepworth, 1953; Gordon, 1964; Beidleman, 1973).

إذ يرى (Hepworth 1953) أن ممارسات التمهيد من شأنها دعم ثروة الملاك، ثم ذهب Gordon (1964) لأبعد من ذلك حيث لم يتوقف عند حدود التأييد لممارسات تمهيد الدخل؛ بل ذهب لأبعد من ذلك من خلال ضرورة توظيف كافة البدائل المحاسبية المتاحة لأغراض التمهيد لما لتلك الممارسات من تأثير إيجابي على استقرار القيمة السوقية، وفي إطار ذات السياق يؤيد (Beidleman 1973) ممارسات التمهيد الفعالة، وهي تلك الممارسات التي من شأنها الحفاظ على استقرار التوزيعات لحملة الأسهم.

ولم تخرج الكتابات التالية عن الإطار العام المحدد من خلال الكتابات المبكرة في هذا المجال، حيث يرى (Trueman and Titman 1988) أن السبب الرئيسي لتلك العلاقة التوافقية يرجع لما تنجح فيه ممارسات التمهيد في تقديم رؤية مطمئنة لحملة الأسهم حول قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المستقبلية. وكذلك توظيف تلك الممارسات كرسالة إعلامية لنقل المزيد من المعلومات الأكثر توافراً لدى الأطراف الداخلية إلى مختلف الأطراف المتلقية لتلك المعلومات؛ وبالشكل الذي يحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي. ويضاف لذلك أيضاً تأثير ممارسات التمهيد في تخفيض تكلفة التمويل، وبالتالي توفير التمويل الملائم لكافة عمليات التوسعات الاستثمارية المستقبلية، وبالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى دعم القدرة على النمو والاستمرار.

وأضاف (Wang and Williams 1994) أن ممارسات تمهيد الدخل تدعم ردود الفعل الإيجابية تجاه الإفصاح عن العوائد غير العادية. إذ وفرت الدراسة الدليل التجريبي على أن رد فعل السوق للأفصاح عن التقارير المالية في الشركات التي تزاول ممارسات تمهيد الدخل يبلغ أربع أضعاف نفس رد الفعل في الشركات الخالية من تلك الممارسات؛ وبالشكل الذي يعزز من ثروة الملاك، ولكنه وضع حدوداً لتلك النتيجة. وتتخلص تلك الحدود في أن الأرباح التراكمية خلال الفترات المتتالية في الشركات التي تزاول ممارسات تمهيد الدخل يجب أن تتساوى مع الأرباح التراكمية التي كان من المفترض الإفصاح عنها في كل فترة مالية على حدة، وذلك على افتراض عدم تواجد ممارسات تمهيد الدخل، وإن لم يتحقق هذا الشرط تعد ممارسات التمهيد في تلك الحالة نوعاً من أنواع التحريف، كما أضافت الدراسة بعداً جديداً لممارسات التمهيد، ويتحدد في كون ممارسات التمهيد الفعالة تتم في ظروف التأكد، وفي غياب تلك الظروف أو ضعفها يعد التمهيد صورة من صور التحريف، وتعد الدراسة على نحو عام أحد المساهمات البحثية المتميزة في مجال تحليل سلوك ممارسات التمهيد.

ويرى (Chaney and Lewis 1995) أن العلاقة التوافقية بين ممارسات التمهيد وقيمة الشركة تعتمد في الأساس على ما توفره ممارسات التمهيد من استقرار في الأرباح المُفصح عنها وبالتالي توفير الواجهة مطمئنة للشركة. وبالشكل الذي يدعم القيمة السوقية ويخفض من مستوى

المخاطر المتوقعة من خلال حملة الأسهم بشأن التدفقات المستقبلية المتوقعة، ولا يتوقف دعم تلك الممارسات على القيمة السوقية فقط بل يمتد للحصول على مزايا تمويلية تدعم القدرة على الاستمرار والنمو.

ويرى (Mickelson et al. (1995 أن العلاقة التوافقية تقوم في الأساس على ما توفره ممارسات التمهيد لمتلقي القوائم المالية من طمأنينة حول حجم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على التدفقات والعوائد النقدية المستقبلية، ولذا فممارسات التمهيد تدعم وبصورة دائمة القيمة السوقية للشركات من خلال دعم تلك الممارسات لعوائد الأسهم غير العادية، كما أقرت الدراسة بتفضيل حملة الأسهم للأرباح المستقرة مقارنة بالأرباح العالية في فترات والمتدنية في فترات أخرى، والدراسة بصفة عامة متميزة واعتمدت في قسمها التطبيقي على الشركات الواردة في مؤشر Standard and Poor's Index 500، ونتائجها يعتد بها على نحو كبير.

وفي نفس الإطار أقرت دراسة (Bitner and Dolan (1996 بالاعتماد على عينة كبيرة من الشركات الأمريكية أن الشركات التي تزاو ممارسات التمهيد أكثر قدرة على التأثير في القيمة مقارنة بالشركات التي لا تتواجد بها تلك الممارسات. كما أن الشركات الأكبر حجماً تتزايد بها تلك الممارسات؛ وتم تفسير ذلك بالصورة الإيجابية التي يكونها حملة الأسهم عن الشركات التي يتواجد بها ممارسات التمهيد مقارنة بالشركات التي لا تزاو تلك الممارسات.

وخروجاً عن البحوث التجريبية تناولت دراسة (Graham et al. (2005 تحليلاً ميدانياً لرؤية المدراء التنفيذيين الأمريكيين بشأن ممارسات تمهيد الدخل، وذلك من خلال دراسة ميدانية أشتملت على أربع مائة مديراً تنفيذياً لكبرى الشركات الأمريكية. إذ أقر ٧٨٪ من المستقصى منهم بتفضيلهم لممارسات التمهيد المؤدية لاستقرار الأرباح مقارنة بالأرباح الحقيقية التي قد تؤدي لعدم استقرار تلك الأرباح بين الفترات المحاسبية. إذ يدعم هذا السلوك القيمة السوقية، كما يفضل هؤلاء المدراء ممارسات التمهيد من خلال الأنشطة الحقيقية Real Income Smoothing مقارنة بممارسات التمهيد المؤسدة على الأستحقاق Accrual Income Smoothing حيث أقر ٨٠٪ من المستقصى منهم بذلك، وتم تفسير ذلك بكون الأنشطة الحقيقية تعد آلية أكثر مرونة مقارنة بأليات المحاسبة الاستحقاقية " البدائل المحاسبية ".

بينما يرى (Tucker and Zarowin (2006 أن السر في تلك العلاقة التوافقية يرجع في الأساس من خلال دور ممارسات التمهيد في بث الطمأنينة لدى المستثمرين بخاصة الحاليين منهم بشأن العوائد النقدية المستقبلية.

وفي نفس الإطار يرى (Rountree et al. (2008 أن انخفاض التباين في الأرباح سواء للربح الاستحقاقي أو الربح النقدي يؤدي إلى دعم علاقة التأثير التوافقية لممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات، ومع ملاحظة أن تلك الممارسات هي آلية للحفاظ على استقرار القيمة ولكنها قد لا تضيف لتلك القيمة. وكذلك فإن الاعتماد على آليات التمهيد وبصورة مكثفة إن لم يكن مسابراً لاستقرار مماثل في التدفقات النقدية، فقد يؤدي إلى تدمير تلك القيمة في الأجل الطويل. وعلى ذلك تميل الدراسة إلى التوظيف الرشيد لممارسات التمهيد مع تقليص الاعتماد على ممارسات التمهيد الاستحقاقية، ومزيد من الاعتماد على ممارسات التمهيد بالأنشطة الحقيقية عند الحاجة لتنفيذ ممارسات التمهيد.

وبالتطبيق على البيئة الأندونيسية توصلت دراسة Mukhtaruddin and Prayudha (2018) إلى توافر العلاقة التوافقية بين ممارسات تمهيد الدخل والقيمة السوقية للشركات، وذلك بالتطبيق على خمس وستين شركة من الشركات المقيدة بالبورصة الأندونيسية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م، وتم تفسير تلك العلاقة بما تؤدي إليه ممارسات التمهيد من طمأنة لحملة الأسهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

وعلى النقيض من الرؤى السابقة المؤيدة لدور ممارسات تمهيد الدخل الإيجابي في دعم القيمة السوقية للشركات، هناك آراء أخرى ليست بالمكثفة تؤيد الأثر العكسي لممارسات التمهيد، حيث يرى (Teoh et al. (1998 أن ممارسات إدارة الربح على نحو العموم وممارسات التمهيد على وجه الخصوص تؤدي إلى اتجاه عوائد أسهم الإصدار الأول نحو الانخفاض خلال الفترات التالية للفترة أو الفترات التي شهدت تلك الممارسات. وقد قدم تفسيراً قد يكون غير مقنع من وجهة نظر الباحث ويتمثل في كون الشركات التي تزاول تلك الممارسات لا تستطيع تبنيها بصورة متسقة خلال الفترات المالية المتعاقبة، وذلك لعدم توافر الآليات اللازمة لتنويع تلك الممارسات بنفس القدر من الجودة والأنساق خلال الفترات المتعاقبة، كما أن تلك الشركات تقصد تضخيم الربح على غير الحقيقة لجمع المزيد من الأموال عند طرح الأصدارات الجديدة من الأسهم، ولأنه لا يمكن تبني نفس السلوك في الفترات التالية، تبدأ عوائد الأسهم في الهبوط، والدراسة على نحو عام تتناول حالة خاصة من حالات التسعير وهي التسعير الأول للسهم عقب الأصدار، وعلى ذلك ليس بالأمكان تعميم نتائجها.

ومن خلال التحليل الاستقرائي السابق يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

أ. تؤيد غالبية الدراسات ذات الصلة التأثير الطردني " الموجب - الإيجابي " لسلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للأسهم.

ب. تتوافر العديد من مبررات ذلك التأثير التوافقي والتي من بينها: دور ممارسات تمهيد الدخل في الحفاظ على استقرار الأرباح بما يدعم اتساقها وقابليتها للمقارنة من فترة مالية لأخرى، وعليه، دعم القدرة التنبؤية لتلك الأرباح، وكذلك الدور الإعلامي الإيجابي لممارسات تمهيد الدخل من خلال توظيف تلك الممارسات لتوصيل رسائل طمأنة لحملة الأسهم.

٥- ندرة الجهود التجريبية في مجال دراسة وتحليل سلوك ممارسات التمهيد وفق مدخل النموذج المتعددة:

يهدف هذا القسم إلى توفير الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى تناولت الجهود التجريبية النمذجة المتنوعة لسلوك ممارسات التمهيد؟ ويتضمن الجزء التالي تحليلاً استقرائياً لتوفير الإجابة عن هذا التساؤل.

شهدت الجهود البحثية التجريبية تيار مكثف من الدراسات في مجال دراسة وتحليل سلوك ممارسات تمهيد الدخل، وعلى الرغم من تلك الكثافة، إلا أنه من النادر للغاية توافر دراسات تناولت توفير نمذجة متعددة لاستكشاف ممارسات التمهيد. ويستثنى من ذلك الجهود التجريبية لـ Imhoff، والذي اشتملت جهوده البحثية على نمذجة متنوعة لسلوك ممارسات التمهيد.

وقد بدأت تلك الجهود من خلال عمله المنشور الأول بالعام ١٩٧٥م. إذ طرحت دراسة Imhoff (1975) نموذجين لاستكشاف تلك الممارسات. إذ اشتمل النموذج الأول على تحليل السلاسل الزمنية لنصيب السهم من الأرباح، بينما تناول النموذج الثاني تأثير المبيعات على الأرباح.

وقد أعاد Imhoff تكرار نفس الفكرة البحثية في دراسته المنشورة في العام ١٩٧٩م، وبالاعتماد في تلك المرة على أربعة نماذج، وبالتنوع في تغيير مدخلاتها من خلال خمسة مؤشرات متنوعة تعبر جميعها عن الأرباح. ولقد اشتملت الدراسة على قدر كبير من المشتقات الرياضية والتعبيرات الغامضة، ولم تتطرق إلى المعيار الرئيسي لتقييم فعالية النموذج، والمتمثل في أثر تلك الممارسات في الحفاظ على استقرار القيمة السوقية للشركة. فما فائدة ممارسات التمهيد إن لم تحافظ على استقرار القيمة السوقية. ولعل هذا التعقيد ما أفقد جهود Imhoff الجاذبية البحثية والانتشار التجريبي المناسب.

اشتمل العديد من الدراسات على نموذج واحد ومحدد للتحري عن سلوك ممارسات التمهيد ولكن من خلال مؤشرات متنوعة تعبر عن معايير متعددة لتقييم الأداء، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال دراسة Barnea et al. (1976)، والتي اقترحت الاعتماد على مؤشرين لاستكشاف

سلوك ممارسات التمهيد أحدهما يتحدد في الدخل التشغيلي، بينما يتحدد الثاني في الربح قبل البنود غير العادية.

وعلى ذلك وفي إطار المسح التنظيري الذي قام به الباحث وفي حدود علمه لا توجد دراسات سابقة تناولت القياس متعدد النمذجة لممارسات التمهيد، حيث لا تعد جهود Imhoff منفردة قادرة على الوفاء بمتطلبات الحد من تلك الندرة البحثية.

ومن خلال التحليل الاستقرائي السابق والذي تم تناوله في أقسام البحث السابقة يمكن اشتقاق فرض البحث الرئيسي في صورته التنظيرية التالية:

" من المتوقع أن يؤثر سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات وذلك خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية ويتباين مستوى هذا التأثير بحسب النموذج المستخدم في قياس وتقييم هذا السلوك "

وينبثق من هذا الفرض التنظيري الفرضين التجريبيين التاليين:

الفرض الأول: يتباين سلوك ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية. وذلك بحسب النموذج المستخدم في قياس وتقييم هذا السلوك.

الفرض الثاني: توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية لسلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية.

٦- الدليل التجريبي من واقع الحالة المصرية:

يهدف هذا القسم إلى توفير الإجابة عن التساؤل الرئيسي لهذا البحث والمحدد في: إلى أي مدى يمكن صياغة واختبار نموذج موضوعي لتقييم دور ممارسات تمهيد الربح في دعم القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية؟ ويتناول هذا القسم وذلك من خلال آليات المنهج الاستنباطي توفير الإجابة عن هذا التساؤل، ولتحقيق هذا الهدف يشتمل الدليل التجريبي على العناصر الرئيسية التالية:

٦-١ الصورة القياسية للنمذجة محل التطبيق والمقارنة.

٢-٦ مجتمع وعينة الدراسة.

٣-٦ النتائج ذات الصلة بنموذج Eckel.

٤-٦ النتائج ذات الصلة بنموذج Imhoff " الصورة الأولى".

٥-٦ النتائج ذات الصلة بنموذج Imhoff " الصورة الثانية".

٦-٦ مناقشة وتحليل فروض البحث وفق المدخل المقارن.

وتفصيلات تلك النقاط على النحو التالي.

١-٦ الصورة القياسية للنمذجة محل التطبيق والمقارنة:

يعتمد هذا البحث على مدخل مقارن يعتمد على المفاضلة بين نموذج (Eckel 1981) ونموذجين يستندان على الأفكار التطويرية والنمذجة التجريبية الواردة في جهود Imhoff (1975; 1979)، وذلك من خلال الاعتماد على معيار القدرة التفسيرية لسلوك ممارسات تمهيد الدخل في مجال القيمة السوقية للشركات، وعلى ذلك يتضمن هذا الجزء من البحث بياناً للصورة القياسية للنماذج الثلاثة محل التطبيق والمقارنة، وذلك على النحو التالي.

١-١-٦ الصورة القياسية لنموذج Eckel:

يأخذ نموذج Eckel الصورة القياسية التالية:

$$ISB_{Index.i} = CV\Delta I_{Case.i} / CV\Delta S_{Case.i}$$

حيث:

ISB_{Index} : سلوك ممارسات تمهيد الدخل وذلك للحالة التحليلية i ، ويمثل المؤشر الرئيسي للنموذج.

$\Delta I_{Case.i}$: معدل التغير في الدخل للحالة التحليلية i ، ويتم حساب هذا المعدل بمقدار الفرق بين دخل فترتين متتاليتين ثم القسمة على الدخل في الفترة المالية الأولى منهما.

$\Delta S_{Case.i}$: معدل التغير في المبيعات للحالة التحليلية i ، ويتم حساب هذا المعدل بمقدار الفرق بين مبيعات فترتين متتاليتين ثم القسمة على الدخل في الفترة المالية الأولى منهما.

CV: المعامل التصويبي للنموذج وقيمته عبارة عن ناتج قسمة الانحراف المعياري لجميع قيم السلسلة الزمنية على متوسط تلك القيم، وذلك بالتطبيق على معدل التغير، ويعد من الاشتراطات الرئيسية للنموذج، وذلك للتغلب على مشكلة تباين التصنيف الصناعي بين الوحدات التحليلية. إذ يتم احتسابه مرة لوسط النموذج والمشتمل على معدل تغير الدخل، ومرة أخرى لمقام النموذج والمشتمل على معدل تغير المبيعات. ولم يجد الباحث له وجود في العديد من الدراسات ويتم تجاهله إما عن قصور في الرجوع للمصادر الأصلية وإما عن عمد. إذ تؤثر قيمته بصورة جوهرية في التصنيف المتوصل إليه.

ويشترط النموذج الاعتماد على القيمة المطلقة " الموجبة" سواء في بسط النموذج أو مقامه، وعلى ذلك فحاصل ضرب المعامل التصويبي في معدل التغير يجب أن يكون موجباً، وإذا كان سالباً في بعض الحالات يتم الضرب في -١ وذلك لتعديل القيمة السالبة لتصبح قيمة موجبة.

ويتم تصنيف الحالات بالاعتماد على المؤشر المتوصل إليه وفق القواعد التالية:

- أ. إذا كانت قيمة المؤشر ٠,٩ فأقل يتم تصنيف الحالة التحليلية على أنها تشتمل على ممارسات تمهيد للدخل. وتفسير ذلك أن تغيرات الدخل لم تكن مسايرة لتغيرات المبيعات.
- ب. إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من ١,١ يتم تصنيف الحالة على أنها خالية من ممارسات التمهيد. وتفسير ذلك أن تغيرات الدخل كانت مسايرة لتغيرات المبيعات وحتى إن فاقتها في ذلك.
- ج. إذا كانت القيمة أكبر من ٠,٩ وتقل عن أو تساوي ١,١ فإنها تصنف كحالة رمادية " حيادية " لم يستدل على تصنيفها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من بساطة النموذج التي تبدو كذلك على غير حقيقتها؛ إلا أن هذا النموذج يعد من أكثر النماذج المحاسبية التي كانت محلاً للتفاوت في كيفية التطبيق، فبعض الدراسات قامت باستبعاد المعامل التصويبي بالكلية، والبعض الآخر اعتمد في تصنيفه للحالات التحليلية إلى ممارس وغير ممارس فقط. واستبعد الفئة المحايدة وذلك بالاعتماد على القيمة المحورية للمؤشر وهي الواحد الصحيح؛ فأقل من الواحد يعد ممارس وغير ذلك لا يعد. والبعض الآخر أحاط كيفية التطبيق بقدر من الغموض بالإدعاء بالاعتماد على النماذج الألكترونية سابقة التجهيز لذلك، وهو ما استدعى قيام الباحث بالتحري من خلال المصدر الأصيل للنموذج وكذلك الدراسات التجريبية التي طبقت النموذج؛ والمنشورة في مجالات علمية ذات ريادة؛ وذلك للتيقن من كيفية تطبيق النموذج وتفسير مخرجاته، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر (e.g., Albrecht and Richardson, 1990; Michelson et al., 1995; Carlson and Bathala, 1997; Bao and Bao, 2004).

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن تناول التحليلي سيبدأ بنموذج Eckel على الرغم من كونه أحدث تاريخياً من نموذجي Imhoff وذلك لانتشاره التجريبي الموسع.

٦-١-٢ النمذجة ذات الصلة بالجهود التجريبية لـ Imhoff:

إن التتبع الاستقرائي لجهود السابقين في مجال دراسة وتحليل سلوك ممارسات تمهيد الربح يكشف وبصورة واضحة عن الجهود المتميزة لـ Imhoff في مجال استكشاف وتحليل هذا السلوك. إذ قدم Imhoff العديد من النماذج في هذا المجال، حيث قدم في العام ١٩٧٥ م نموذجين لقياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل. إذ اعتمد النموذج الأول على تحليل السلاسل الزمنية لنصيب السهم من الأرباح، واعتمد النموذج الثاني على تأثير المبيعات في تلك الأرباح، ثم قدم في العام ١٩٧٩ م نموذجاً متعدد المقاييس، والمعتمد على مؤشر رئيسي لممارسات التمهيد يعتمد على نسبة الانحراف المعياري إلى متوسط القيم، وذلك لخمس من المؤشرات المعبرة عن الربحية وتمثلت تلك المؤشرات في: ربحية السهم، وصافي الدخل بعد الضريبة، وصافي الدخل قبل البنود غير العادية، والدخل التشغيلي، وحد المساهمة، مع الاعتماد على العديد من المشتقات الرياضية والمعايير للمفاضلة بين المؤشرات الخمسة في مجال قياس وتقييم ممارسات التمهيد.

وقد استبعد الباحث النموذج المقترح في العام ١٩٧٩ م؛ وذلك لاشتماله على قدر كبير من الغموض والتعقيد، وذلك لوجود الكثير من المشتقات الرياضية، والقصور في عرض النموذج في صورة معيارية يمكن فهمها. وعلى ذلك فقد اكتفى الباحث بالنمذجة الواردة في العام ١٩٧٥ م. وتفصيلاتها على النحو التالي.

طرح Imhoff في مجهوده التجريبي المتميز في العام ١٩٧٥ م، صورتين لاستكشاف وتحليل ممارسات تمهيد الدخل، حيث يأخذ النموذج الأول الصورة القياسية التالية وذلك في إطار تحليل السلاسل الزمنية:

$$X_{i,t} = \alpha_0 + \sum_{t=1}^p \beta_1 X_{i,t:n} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$X_{i,t}$: المتغير المستهدف بالقياس وذلك عن الفترة المالية t . والمحدد في هذا البحث بالأرباح قبل الضرائب فقط"، وذلك خلافاً للنموذج الأصلي المعتمد على نصيب السهم من الأرباح، حيث أتاح

الأساس التنظيري للنموذج إمكانية الاعتماد على مؤشرات متنوعة بخلاف نصيب السهم من الأرباح.

$X_{i,t:n}$: القيم التاريخية للمتغير المستهدف بالقياس خلال سلسلة زمنية عدد فتراتها n ، تبدأ بالفترة الزمنية $t-1$ ، وتنتهي بالفترة الزمنية $t-n$.

p : عدد الفترات المستخدمة في التنبؤ أو ما يعرف بعدد فترات التأخير.

ووفق تلك الصورة القياسية الأولى لـ Imhoff يعتمد مؤشر سلوك ممارسات الربح على بواقي دالة الانحدار الزمنية للفرق بين الأرباح المفصح عنها والأرباح المعيارية المستنتجة من دالة الانحدار والفرق الموجب يعد دالاً على تواجد ممارسات تمهيد الدخل.

وفي إطار تتبع التاريخي لتلك الأفكار التأسيسية لـ Imhoff وجد الباحث أن لها أصولاً تنظيرية تم تناولها من خلال جهود السابقين ، فعلى سبيل المثال طرح (Beidleman 1973) فكرة اتخاذ الفرق بين الأرباح الفعلية والأرباح العادية " المتوقعة " مؤشراً لقياس ممارسات تمهيد الدخل، وهي النواة الفكرية لما طرحه Imhoff من نمذجة، والاختلاف الجوهرى بينهما في الأداة التحليلية المستخدمة، فبينما اقترح Beidleman سيناريوهات متعددة فيما يتعلق بتقدير الأرباح العادية، طرح Imhoff فكرة الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، وعليه لا يوجد اختلاف جوهرى بين النموذجين سوى في آلية الحصول على الأرباح العادية " المتوقعة ".

وطرح Imhoff صورة تجريبية أخرى لدراسة وتحليل سلوك ممارسات التمهيد حيث اعتبر علاقة تأثير المبيعات في الأرباح علاقة يمكن الاعتماد عليها في قياس وتقييم سلوك تلك الممارسات، وتأخذ تلك الصورة الشكل القياسي التالي:

$$I_{t,i} = \alpha_0 + \beta_1 S_{t,i} + \beta_2 S_{t+1,i} + \dots + \beta_n S_{t+n,i} + \varepsilon_{t,i}$$

حيث:

$I_{t,i}$: الأرباح وفق المؤشر المستخدم. وهو في تلك الحالة الأرباح قبل الضرائب، وذلك عن الفترة المالية t ، والحالة التحليلية I .

$S_{t,i}$: المبيعات عن الفترة المالية t ، وذلك عن الفترة المالية t ، والحالة التحليلية i .

α_0 : ثابت دالة الانحدار.

$\beta_{1:n}$: معاملات المتغيرات المستقلة في دالة الانحدار.

$\varepsilon_{t,i}$: الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

ووفق تلك الصورة القياسية الثانية لـ Imhoff يعتمد مؤشر سلوك ممارسات الربح على بواقى دالة الإنحدار للفرق بين الأرباح المفصح عنها والأرباح المعيارية المستنتجة من الدالة، وتمثل تلك البواقى الأرباح غير المفسرة من خلال المبيعات. إذ أن الفرق الموجب يعني توافر ممارسات التمهيد، أي نفس فكرة الصورة الأولى ولكن بمنهجية تطبيق مختلفة، ولكنها أكثر موضوعية ومرونة من منظور الباحث.

وعلى ذلك سيشتمل قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل على صورتين من القياس لـ Imhoff والواردين بدراسته في العام ١٩٧٥م، الأولى منهما سيطلق عليها الباحث " الصورة الزمنية"، والثانية منهما سيطلق عليها الباحث " الصورة التأثيرية"، وبهذا الشكل سيتضمن الدليل التجريبي ثلاثة نماذج. الأول منهم لـ Eckel، والأخران لـ Imhoff.

٦-١-٣ القيمة السوقية:

سيتم التعبير عن القيمة السوقية في هذا البحث بمضاعف القيمة السوقية، ويتم الحصول عليه من خلال قسمة القيمة السوقية للشركة على قيمتها الدفترية، مع تحويل ناتج القسمة من متغير متصل Scalling إلى متغير فئوي Ordinal لتحقيق الاتساق الكافي بين سلوك ممارسات الدخل الفئوية (التصنيفية) والقيمة السوقية (النسبية)، وقد تم تصنيف مضاعف القيمة الدفترية إلى أربعة تصنيفات تشتمل على: حالة متعثرة وتأخذ القيمة "١"، وحالة ضعيفة وتأخذ القيمة "٢"، وحالة متوسطة وتأخذ القيمة "٣"، وحالة قوية وتأخذ القيمة "٤"، وذلك وفق القواعد التالية:

- أ. إذا كان مضاعف القيمة السوقية أقل من الصفر، تصنف الحالة التحليلية على أنها متعثرة. وفي تلك الحالة تأخذ القيمة "١".
- ب. إذا كان مضاعف القيمة السوقية أقل من أو يساوي ١,٠٩٠٢، تصنف الحالة التحليلية على أنها ضعيفة، والقيمة المتخذة أساساً للتصنيف تعادل وسيط القيمة السوقية للسلسلة الزمنية. وفي تلك الحالة تأخذ القيمة "٢".
- ج. إذا كان مضاعف القيمة السوقية أقل من أو يساوي ٢,٢٥٧٧، تصنف الحالة التحليلية على أنها متوسطة، والقيمة المتخذة أساساً للتصنيف تعادل المتوسط الأكثر ترجيحاً للقيمة السوقية للسلسلة الزمنية. وفي تلك الحالة تأخذ القيمة "٣".
- د. في غير ذلك من الحالات تصنف الحالة التحليلية على أنها قوية. وتأخذ القيمة "٤".

وللأمانة العلمية لا توجد مشاهدات تجريبية سابقة طبقت تلك الفكرة البحثية لتحويل القيمة السوقية من متغير متصل- مستمر Scalling إلى متغير متقطع- فئوي Ordinal، ولكنها عملية تحويل أوجبها ضرورة توفير الاتساق بين نوعية المتغير المستقل "سلوك ممارسات التمهيد" ونوعية المتغير التابع "القيمة السوقية"، واعتمد الباحث في هذا التحويل على قيم مشتقة من السلسلة الزمنية نفسها، وبطريقة لا ينتقص منها الابتكار الموضوعي. وتلك الجزئية تحديداً يراها الباحث نقطة قصور جوهرية في كافة الجهود التجريبية التي تناولت تأثير سلوك ممارسات التمهيد في القيمة السوقية. إذ لم يراعى الاتساق بين نوعية المتغيرين المستقل والتابع، ولا يدعي الباحث في ذلك السلامة التامة، ولكن تلك الرؤية على الأقل تتفق مع الاشتراطات الإحصائية.

وتعتمد الصياغة العلمية لعلاقة التأثير على ما ورد من نماذج معيارية في الفكر التمهيدي وبخاصة الجهود المعيارية والتجريبية لكل من (Easton and Harris (1991، و Easton (1999).

وتأخذ دالة الانحدار الصورة القياسية التالية:

$$P_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 ISB_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$P_{i,t+1}$: القيمة السوقية للشركة i ، في نهاية الفترة المالية التالية لحدوث ممارسات تمهيد الدخل $t+1$ ، ويتم الحصول عليها بقسمة القيمة السوقية في نهاية الفترة المالية التي شهدت النشر الفعلي للتقارير المالية مقسومة على القيمة الدفترية المُفصح عنها بتلك التقارير، وذلك على افتراض أن النشر يتم خلال السنتين يوم التالية لنهاية الفترة المالية " بين شهري مارس وإبريل " .

$ISB_{i,t}$: سلوك ممارسات تمهيد الدخل للشركة i ، خلال الفترة المالية t ، ويتم الحصول عليه من خلال كل نموذج من النماذج الثلاثة المطبقة لقياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل.

α_0 : ثابت دالة الانحدار.

β_1 : معامل المتغير المستقل.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

والدالة المعروضة عاليه لأغراض التبسيط فقط وتوصيل الفكرة البحثية، أما الدالة في صورتها التجريبية المطبقة فتتبع التحليل اللوغاريتمي متعدد الفئات Multinomial Logistic، وتأخذ الصورة العامة القياسية التالية، ويتم تكرارها بحسب عدد فئات المتغير التابع :

$$\Pr(Y_i = 1) = e^{\beta_1 \cdot X_1} / (1 + \sum_{k=1}^{k-1} e^{\beta_k \cdot X_1})$$

حيث:

Y_i : عدد فئات المتغير التابع، وتمثل في تلك الحالة القيمة السوقية، والتي تم تقسيمها إلى أربع فئات. متعثرة، وضعيفة، ومتوسطة، وقوية.

X_1 : عدد فئات المتغير المستقل، وتمثل في تلك الحالة سلوك ممارسات تمهيد الربح، والذي ينقسم في النموذج الأول إلى ثلاث فئات " خالي من ممارسات التمهيد " و " غير خالي من ممارسات التمهيد " و " محايد"، بينما ينقسم في النموذجين الثاني والثالث إلى فئتين فقط. " خالي وغير خالي".

٢-٦ مجتمع وعينة البحث:

يشتمل مجتمع البحث على كافة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م، ويبلغ عددها في المتوسط ٢٢٩ شركة، بينما تتضمن عينة البحث البيانات المالية لعدد ٢٠٦ شركة منها، ويوضح الجدول رقم (١) تفصيلاً للمكونات القطاعية لتلك العينة، ومع ملاحظة أن البيانات المالية تم الحصول عليها من قاعدة البيانات المالية الشهيرة DataStream، وهي بيانات مالية سابقة التجهيز^١، أتخذ الباحث بشأنها " العناية الرشيدة " من حيث فحص عينة موسعة منها للتأكد من مستوى سلامتها، وتعويض المنقوص منها بالرجوع للتقارير المالية، ولم يكن هذا النقص ذو وزن نسبي ملحوظ. ومع ملاحظة عدم استبعاد قطاع البنوك أو قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك للعديد من المبررات والتي من بينها: إن القطاعات المالية وخاصة قطاع الخدمات المالية غير المصرفية تعد أكثر من غيرها حساسية لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وكذلك فإن هذا القطاع يشكل بشقيه المصرفي وغير المصرفي ١٩,٤٢٪ من العينة البحثية،

^١ للأمانة العلمية: الباحث غير مشترك بقاعدة البيانات العالمية الشهيرة DataStream ولكن تم الحصول على البيانات من خلال أحد الباحثين المصريين الذي يعمل بإحدى الجامعات الخليجية وتوفر جامعتهم هذا النوع من الاشتراكات، ويأمل الباحث في حدوث ذلك في الجامعات المصرية. خاصة الحكومية منها.

ويضاف لذلك أيضاً أن مدخلات النماذج المطبقة لا تشتمل على بنود ذات طبيعة خاصة تميز المؤسسات المالية مقارنة بغيرها. إذ لم تنطرق النماذج المطبقة للمكونات التفصيلية لقائمة الدخل، وعليه، لا يوجد مبرر منطقي لاستبعاد القطاعات المالية من العينة البحثية.

جدول رقم (١)

عينة الدراسة التطبيقية

رمز القطاع	أسم القطاع	الحروف الدالة	عدد الشركات	الوزن النسبي
1	البنوك	BNK	12	5.83%
2	موارد أساسية	CR	13	6.31%
3	رعاية صحية وأدوية	HM	15	7.28%
4	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	SPC	3	1.46%
5	عقارات	RE	28	13.59%
6	سياحة وترفيه	TE	18	8.74%
7	مرافق	INF	1	0.49%
8	اتصالات واعلام وتكنولوجيا معلومات	CIT	7	3.40%
9	أغذية ومشروبات وتبغ	FBT	29	14.08%
10	طاقة وخدمات مساندة	ESS	3	1.46%
11	تجارة وموزعون	CD	3	1.46%
12	خدمات النقل والشحن	TFS	6	2.91%
13	خدمات تعليمية	EDS	1	0.49%
14	خدمات مالية غير مصرفية	FSNB	28	13.59%

رمز القطاع	أسم القطاع	الحروف الدالة	عدد الشركات	الوزن النسبي
15	مقاولات وإنشاءات هندسية	CEC	1	0.49%
16	منسوجات و سلع معمرة	TDG	7	3.40%
17	التشييد ومواد البناء	CBM	22	10.68%
18	ورق ومواد تعبئة وتغليف	PPM	9	4.37%
			206	100%

المصدر: من إعداد الباحث، بتصريف في البيانات المالية المتاحة.

٦-٣ النتائج ذات الصلة بنموذج Eckel:

يوضح الجدول رقم (٢) تصنيف الحالات التحليلية وعددها ١٢٣٦ حالة بحسب مؤشر Eckel. إذ بلغت نسبة الحالات التحليلية الخالية من ممارسات تمهيد الدخل ٧٤,٦٪، بينما بلغت نسبة الحالات التي تواجدت بها تلك الممارسات ٢١,٧٪، وبلغت الحالات الرامية "الحيادية" التي لم يستدل على تصنيفها ٣,٧٪، وهي نتائج توفر الدليل على محدودية ممارسات تمهيد الدخل في الحالة المصرية خلال الفترة محل التحليل، وتختلف تلك النتيجة بصورة جوهرية عن دراسة Younis (2018) وهي الدراسة الوحيدة التي طبقت نموذج Eckel على الحالة المصرية وخلال نفس الفترة، والتي توصلت إلى كثافة تلك الممارسات. ربما كان هذا الاختلاف الجوهري ناتجاً عن استبعاد Younis للمؤسسات المالية، وربما كان ناتجاً عن كيفية الحساب التفصيلي لمكونات النموذج، والذي لم يتضح بالقدر الكافي في تلك الدراسة.

ويمكن تفسير تلك المشاهدة التجريبية بأنه وعلى الرغم من توافر الدوافع لممارسات تمهيد الدخل والنتيجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي؛ إلا أن مخاطر السوق كانت في معظمها مخاطر منتظمة أصابت سوق الأوراق المالية ككل وليس وحدات فردية بعينها أو قطاعات محددة. وعليه لم يحدث توجه عام نحو ممارسات تمهيد الدخل.

جدول رقم (٢)

تصنيف الحالات التحليلية والشركات وفق نموذج Eckel

الشركات		الحالات التحليلية		التصنيف
%	التكرار	%	التكرار	
86.41	178	74.60	922	خالية من ممارسات التمهيد
7.28	15	21.70	268	غير خالية من ممارسات التمهيد
6.31	13	3.70	46	لم يستدل على تصنيفها " محايد "
100	206	100	1236	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي ومخرجات دالة IF المتوافرة بالتطبيق المكتبي Excel.

تفسير: هناك العديد من الجهود التجريبية ولها كامل التقدير العلمي تكتفي بتصنيف الحالات إلى فئتين فقط، خالي وغير خالي، اعتماداً على القيمة المحورية "١" كنتاج تصنيفي لمخرجات تطبيق النموذج، فأقل من واحد يعني تواجد الممارسات، وواحد فأكثر يعني الخلو من الممارسات، ولكن بالرجوع إلى العديد من الدراسات ذات الموثوقية في هذا المجال وجد الباحث أنها تطبق هذا التصنيف الثلاثي. اعتماداً على القيمتين التصنيفيتين "١,١" و "١,٩" حيث أن المسافة بينهما تمثل الحالة الرمادية. وفيما يتعلق بتصنيف الشركات تم التصنيف وفق الفئة الغالبة في الست سنوات المكونة للسلسلة الزمنية على مستوى كل شركة على حدة. إذ تتضمن الشركة الواحدة ست حالات تحليلية ووجود أربع حالات منها تتبع فئة محددة كفيلة بتصنيف الشركة ككل وفق تلك الفئة.

ويوضح الجدول رقم (٣) المعلمات الإحصائية الرئيسية لأثر سلوك ممارسات تمهيد الدخل المستنتجة وفق نموذج Eckel في القيمة السوقية للشركات محل التحليل وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار اللوغاريتمي متعدد الفئات Multinomial Logistic Regression، حيث اشتمل المتغير المستقل على ثلاث فئات "خالي = ١" و"غير خالي = ٢" و"محايد = ٣" بينما اشتمل المتغير التابع على أربع فئات للقيمة السوقية "متعثرة = ١" و"ضعيفة = ٢" و"متوسطة

=٣" و"قوية =٤"، ويستبعد الانحدار الفئة الأخيرة للمتغير التابع من دالة الانحدار حيث لا تشملها عملية التدوير.

وتوضح المعلمات الإحصائية لدالة الانحدار عدم معنوية الدالة المتوصل إليها، حيث بلغت المعنوية الحقيقية للنموذج ٠,٦٩٣، وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪، والدالة بتلك الصورة غير صالحة للاستدلال الإحصائي، وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج في أفضل صورة له ٤,٠٪، وهي قدرة تفسيرية ضعيفة للغاية. ويوفر النموذج الدليل على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لسلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات. وتلك النتيجة متوقعة في ظل حجم الممارسات المحدود المتوصل إليه من خلال نموذج Eckel. وعلى هذا النحو لم ينجح هذا النموذج في الربط بين ممارسات التمهيد والقيمة السوقية.

جدول رقم (٣)

المعلمات الإحصائية الرئيسية لتأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات وفق تصنيف Eckel

قيمة متوسطة	قيمة ضعيفة	قيمة متعثرة	تصنيف المتغير التابع " القيمة السوقية" مستبعداً منه الفئة الرابعة لعدم التدوير لكونها الفئة الأخيرة
Medium	Weak	Troubled	ترميز فئات المتغير التابع
			معلومات خاصة بثابت الدالة:
9.71E-17	0.379	-2.565	المقدار
0.392	0.36	1.038	الخطأ المعياري
6.12E-32	1.112	6.109	إحصائية واد
1.000	0.292	0.013	المعنوية الحقيقية

قيمة متوسطة	قيمة ضعيفة	قيمة متعثرة	تصنيف المتغير التابع " القيمة السوقية " مستبعداً منه الفئة الرابعة لعدم التدوير لكونها الفئة الأخيرة
			معلومات خاصة بالمتغير المستقل عند الانتقال من حالة الخلو من الممارسات " ١ " إلى حالة مزاوله تلك الممارسات " ٢ ":
-0.189	0.211	-0.317	معامل المتغير المستقل
0.403	0.368	1.073	الخطأ المعياري
0.219	0.326	0.087	أحصائية واد
0.64	0.568	0.767	المعنوية الحقيقية
0.828	1.234	0.728	مقدار المعامل الأسي للمتغير المستقل Exp
			معلومات خاصة بالمتغير المستقل عند الانتقال من حالة تواجد الممارسات " ٢ " إلى الحالة الحيادية " ٣ ":
-0.463	0.094	-0.038	معامل المتغير المستقل
0.431	0.387	1.121	الخطأ المعياري
1.152	0.059	0.001	أحصائية واد
0.283	0.809	0.973	المعنوية الحقيقية
0.63	1.098	0.963	مقدار المعامل الأسي للمتغير المستقل Exp
			الخصائص العامة للنموذج:

قيمة متوسطة	قيمة ضعيفة	قيمة متعثرة	تصنيف المتغير التابع " القيمة السوقية " مستبعداً منه الفئة الرابعة لعدم التدوير لكونها الفئة الأخيرة
	أقل من قيمتها الجدولية وذلك عند مستوى معنوية مقدر ب ٥٪، ودرجة حرية مقدارها ٣، وعلى ذلك يتم قبول الفرض الذي ينص على غياب العلاقة التأثيرية	3.877	قيمة كا تربيع
	أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي المقدر ب ٥٪؛ وعليه فالنموذج غير معنوي	0.693	المعنوية الحقيقية للنموذج
			القدرة التفسيرية للنموذج وفق:
قدرة تفسيرية ضعيفة للغاية لكافة الاختبارات، بالإضافة لعدم معنوية النموذج في الأساس	0.003	Cox and Snell	
	0.004	Nagelkerke	
	0.001	McFadden	

المصدر: من إعداد الباحث، بتصريف في نتائج التحليل الإحصائي.

تفسير: القدرة التفسيرية للنموذج تمثل قيمة معامل التحديد، وتنتجها حزمة البرامج الإحصائية SPSS، وفق ثلاث آليات موضحة بالجدول، ولكن الأكثر شيوعاً واستخداماً هي آلية .Cox and Snell

٤-٦ النتائج ذات الصلة بنموذج Imhoff " الصورة الأولى- التحليل الزمني للأرباح ":

يشتمل هذا النموذج على تحليل السلاسل الزمنية للأرباح قبل الضرائب كأساس للتصنيف، وتبدأ أولى خطواته بصياغة نموذج الانحدار الزمني، وقد تم الاعتماد في تلك الخطوة على آلية إنشاء نموذج تقليدي من خلال الأسلوب الخبير Time Series Expert Modeler وهو نموذج زمني يتخير المنهجية المناسبة لبناء دالة الانحدار الزمنية دون تدخل من الباحث وبحسب خصائص السلسلة الزمنية من حيث مستوى السكون.

وتهدف تلك الخطوة بصورة أساسية إلى اشتقاق متغير جديد يتخذ أساساً للتصنيف. ويتمثل في بواقي دالة الانحدار الزمنية، والتي تشكل الفرق بين الأرباح المُفصح عنها بقائمة الدخل والأرباح المعيارية الناتجة من دالة الانحدار، والقيمة الموجبة لتلك البواقي تعكس وجود ممارسات تمهيد، بينما البواقي السالبة تعكس غياب تلك الممارسات. ومع ملاحظة أن Imhoff عندما طبق تلك الأداة لم تكن حزم البرامج الإحصائية بهذا التقدم في مجال تحليل السلاسل الزمنية، وعلى ذلك وفي نمودجه الأصلي اعتمد على الكثير من التفاصيل المعيارية والبنائية كالفرق الأول ومستوى السكون وعدد فترات التأخير Lag، والتي تم اختصارها في ظل الآليات الحديثة بمعلمات إحصائية أقل تعقيداً.

ويوضح الجدول رقم (٤) المعلمات الإحصائية الرئيسية لدالة الانحدار الزمنية المتوصل إليها وتوضح قدرة القيم السابقة للأرباح في التنبؤ بقيمتها المستقبلية، وقد تم التوصل لدالة إنحدار ذو دلالة معنوية، ويتوافر بها كافة اشتراطات السلامة الإحصائية. إذ بلغت المعنوية الحقيقية لدالة الانحدار ٠,٠٠٣، وهي أقل من المعنوية الافتراضية المقدره بـ ٥٪ وبقدرة تفسيرية بلغت ٤, ١٧٪، ورغم ضعفها إلا أنها معنوية. وعليه، يمكن الاستناد على البواقي المشتقة من الدالة كأساس لتصنيف الحالات التحليلية والشركات بحسب ممارسات التمهيد.

جدول رقم (٤)

المعلمت الإحصائية الرئيسية لدالة الانحدار الزمنية والتي تتخذ بواقبها أساساً لتصنيف الحالات التحليلية.

المتغير	رمز المتغير	التقدير	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية
ثابت الدالة		111172.5	25157.571	4.419	1.10E-05
الربح قبل الضرائب	Income				
دورة التأخير الأولى	Lag_1	-0.379	0.026	-14.784	1.20E-45
دورة التأخير الثالثة	Lag_3	0.134	0.026	5.223	2.06E-07
دورة التأخير التاسعة	Lag_9	0.162	0.026	6.304	4.03E-10
دورة التأخير الرابعة عشر	Lag_14	-0.136	0.026	-5.291	1.44E-07
المعلمت الرئيسية للنموذج					
إحصائية اختبار Ljung-Box	25.516			أكبر من قيمتها المحسوبة عند مستوى معنوية افتراضي قدره ٥٪ ودرجة حرية ١٤	
المعنوية الحقيقية للاختبار	0.003			أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر ب ٥٪ وعلى ذلك فالدالة معنوية وصالحة للاستدلال الأحصائي	
القدرة التفسيرية للنموذج	0.174			قدرة تفسيرية محدودة ولكنها معنوية	

المصدر: من إعداد الباحث، بتصريف في نتائج التحليل الإحصائي.

تفسير: القيم المعروضة بالجدول والتي قد تكون على الصورة 1.20E-45 على سبيل المثال فهي تعني أن الواحد الصحيح السابق للعلامة العشرية هو الرقم الذي ترتيبه الخامس والأربعين بعد العلامة العشرية، ومن الشائع استبدال تلك الصورة بالقيمة ٠,٠٠١ وتؤدي لنفس الاستدلال الإحصائي، ولا يفضل الباحث عملية الاستبدال، والذي قد يخفي الكثير بخاصة في الجهود التجريبية القائمة على المقارنة.

ويوضح الجدول رقم (٥) تصنيف الحالات التحليلية والشركات وفق النموذج بالاستناد على بواق دالة الانحدار الزمنية، حيث لم يختلف التصنيف كثيراً عن تصنيف Eckel، ولكنه كان أكثر تحفظاً. إذ بلغت نسبة الحالات التحليلية الخالية من ممارسات التمهيد ٧٠,٩٪، بينما بلغت الحالات غير الخالية من تلك الممارسات ٢٩,١٪، وعلى مستوى الشركات بلغت نسبة الشركات الخالية من ممارسات التمهيد ٦٧,٥٪، بينما بلغت نسبة الشركات غير الخالية من تلك الممارسات ٢٢,٨٪.

وبتلك الصورة يوفر النموذج الدليل على أن ممارسات تمهيد الدخل بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية محدودة.

جدول رقم (٥)

تصنيف الحالات التحليلية والشركات وفق الصورة الزمنية لنموذج Imhoff

الشركات		الحالات التحليلية		التصنيف
%	التكرار	%	التكرار	
67.5	139	70.90%	876	خالية من ممارسات التمهيد
22.8	47	29.10%	360	غير خالية من ممارسات التمهيد
9.7	20	-	-	محايدة
100	206	100%	1236	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث، بتصريف في نتائج التحليل الإحصائي ودالة IF المتوافرة بالتطبيق المكتبي Excel.

تفسير: يشتمل تصنيف النموذج على تبويب الحالات التحليلية إلى "خالية" و"غير خالية" فقط، بينما على مستوى تصنيف الشركات يضاف للتبويب "محايد"؛ وهي الشركات التي ظهرت بها الممارسات ثلاث سنوات ولم تظهر في ثلاث أخرى. إذ صنفت تلك الشركات على أنها لم يستدل على تصنيفها، ويتم تصنيف الحالة التحليلية بأنها "خالية" من ممارسات التمهيد إذا كانت قيمة المؤشر لها أقل من الصفر، وتصنف كـ "غير خالية" إذا كانت أكبر من صفر، ولم يشتمل المؤشر على قيمة صفرية لتصنف الحالة التحليلية بـ "المحايدة".

ويعرض الجدول رقم (٦) المعلومات الإحصائية الرئيسية لدالة الانحدار غير المعنوية المتوصل إليها والموضحة لأثر سلوك ممارسات التمهيد في القيمة السوقية وذلك للحالات محل التحليل. إذ بلغت المعنوية الحقيقية للنموذج ٠,٠٨١، وهي أكبر من المعنوية الافتراضية المقدرة بـ ٥٪ وبالشكل الذي يثبت عدم معنوية الدالة وبالتالي عدم صلاحيتها للاستدلال، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج في أفضل تقدير لها ٠,٦٪ وهي قدرة تنبؤية ضعيفة للغاية.

وعلى الرغم من عدم معنوية دالة الانحدار؛ إلا أن معنوية علاقة التأثير شهدت تحسناً ملحوظاً مقارنة بنموذج Eckel، حيث بلغت المعنوية الحقيقية لنموذج Eckel ٠,٦٩٣، بينما في حالة الصورة الزمنية لنموذج Imhoff فانخفضت لتصل إلى ٠,٠٨١ وهي درجة اقتربت كثيراً من مستوى المعنوية الافتراضي، ومع ذلك فكل من النموذجين لم يوفر الدليل على وجود تأثير معنوي لسلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية. وربما لو خضعت العينة لبعض القيود مثل استبعاد الشركات صاحبة الأرباح غير المستقرة أو المتطرفة لحدث تحسن أكثر من ذلك في نموذج Imhoff على وجه الخصوص.

جدول رقم (٦)

المعاملات الإحصائية الرئيسية لتأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات وفق الصورة الزمنية لنموذج Imhoff

قيمة متوسطة	قيمة ضعيفة	قيمة متعثرة	تصنيف المتغير التابع " القيمة السوقية" مستبعداً منه الفئة الرابعة لعدم التدوير لكونها الفئة الأخيرة
Medium	Weak	Troubled	ترميز فئات المتغير التابع
			معلومات خاصة بثابت الدالة:
0.058	0.796	-2.809	المقدار
0.153	0.132	0.46	الخطأ المعياري
0.146	36.251	37.221	إحصائية واد
0.702	1.74E-09	1.54E-09	المعنوية الحقيقية
			معلومات خاصة بالمتغير المستقل عند الانتقال من حالة الخلو من الممارسات إلى حالة مزاوله تلك الممارسات:
-0.414	-0.33	0.017	المقدار
0.181	0.154	0.528	الخطأ المعياري
5.228	4.589	0.001	إحصائية واد
0.022	0.032	0.974	المعنوية الحقيقية
0.661	0.719	1.018	مقدار المعامل الآسي للمتغير المستقل Exp

قيمة متوسطة	قيمة ضعيفة	قيمة متعثرة	تصنيف المتغير التابع " القيمة السوقية " مستبعداً منه الفئة الرابعة لعدم التدوير لكونها الفئة الأخيرة
			الخصائص العامة للنموذج:
		6.742	قيمة كا تربيع
		0.081	المعنوية الحقيقية للنموذج
			القدرة التفسيرية للنموذج وفق:
		0.005	Cox and Snell
		0.006	Nagelkerke
		0.002	McFadden

المصدر: من إعداد الباحث بتصريف نتائج التحليل الإحصائي.

تفسير: على الرغم من عدم معنوية دالة الانحدار، توجد مشاهدة تجريبية استدعت انتباه الباحث. إذ أنه عند تتبع معاملات المتغير المستقل في دالة الانحدار الموضحة جذب نظر الباحث التالي: أنه في حالة القيمة السوقية المتعثرة فمن الملاحظ أن الممارسات تحسن من القيمة السوقية، بينما على النقيض من ذلك، إذا كانت الحالة التحليلية ذات قيمة ضعيفة أو متوسطة فإن ممارسات التمهيد تؤثر فيها عكسياً. ولا يوجد لدى الباحث تفسيراً لذلك.

٥-٦ النتائج ذات الصلة بنموذج Imhoff " الصورة الثانية - التأثيرية "

يشتمل هذا الجزء من الدراسة التجريبية على تطبيق الصورة الثانية لنموذج Imhoff وتعتمد على صياغة دالة انحدار لتأثير المبيعات في الأرباح، حيث تمثل بواقي تلك الدالة مؤشراً لتصنيف الحالات التحليلية بحسب ممارسات تمهيد الدخل.

وتعد الفكرة منطقية للغاية وذلك لأن المبيعات تعد بمثابة المحرك الرئيسي للأرباح، ولعل تلك الفكرة التنظيرية كانت أساساً رصيناً لما ورد من نماذج تالية في مجال ممارسات إدارة الربح. ولا يعيب الفكرة البحثية سوى أهملها لهيكل التكاليف، حيث اعتبر Imhoff ومن بعده Eckel أن هيكل التكاليف متغير حيادي لا يؤثر على ممارسات التمهيد. وقد سارت كافة الدراسات التي اقترحت نماذج تمهيد الدخل على هذا النحو، وكأنها أصبحت من المسلمات التي لا يجوز المساس بها. ونظراً لاشتمال هذا النموذج على خطوات متتالية ولمزيد من التوضيح سيتم تقسيم النتائج التجريبية المتعلقة به على النحو التالي تفصيله.

٦-٥-١ الخطوة الأولى: تقدير أفضل تمثيل لعلاقة تأثير المبيعات في الأرباح:

تشتمل تلك الخطوة على المفاضلة بين مجموعة من نماذج الانحدار للحصول على أفضل نموذج من بينها لتمثيل علاقة التأثير. وهي خطوة فرضتها عدم تبعية كل من المبيعات والأرباح للتوزيع الطبيعي، حيث أن الصورة الخطية في تلك الحالة قد تعطي نتائج مضللة.

وقد قام الباحث بالمفاضلة بين مجموعة من الصور التأثيرية وذلك من خلال معيار القدرة التفسيرية "معامل التحديد" لهذا التأثير. وقد اشتملت المفاضلة على صور الانحدار التالية: الصورة الخطية، والصورة العكسية، والصورة التربيعية، والصورة التكعيبية، ويوضح الجدول رقم (٧) تلك المفاضلة. والتي يتبين منها أن الدالة في صورتها التكعيبية تعد أفضل مُفسر لعلاقة التأثير. إذ تبلغ المعنوية الحقيقية لها ٠,٠٠١ وهي أقل من المعنوية الافتراضية والمقدرة ب ٥٪، كما أنها تشتمل على أفضل قدرة تفسيرية والتي تبلغ ٨,٤٪، وقد تمت المفاضلة من خلال الآلية الإحصائية المعروفة بتقدير المنحنى Curve Estimation وبذلك الصورة أصبحت المبيعات تأخذ ثلاث صور: المبيعات منفردة "غير مرفوعة لقوى"، وتربيع المبيعات، وتكعيب المبيعات، وكأن المتغير المستقل انقسم إلى ثلاث متغيرات. وهو ما سيتم تفصيله في الخطوة الثانية.

جدول رقم (٧)

المفاضلة بين الصور المتنوعة لنماذج الانحدار

الترتيب الأفضلية	أخطاء التقدير	القدرة التفسيرية	المعنوية الحقيقية	Model	الدالة
الثالثة	794283	0.008	0.001	Linear	الخطية
الرابعة	797459	0.001	0.428	Inverse	العكسية
الثانية	765229	0.08	0.001	Quadratic	التربيعية
الأولى	764102	0.084	0.001	Cubic	الدالة التكعيبية

المصدر: من إعداد الباحث، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

٦-٥-٢: الخطوة الثانية: تقدير تأثير المبيعات في الأرباح:

تشتمل تلك الخطوة على عرض وتحليل المعلمات الإحصائية الرئيسية لتأثير المبيعات في الأرباح من خلال الدالة التكميلية التي تم الاستقرار عليها في الخطوة الأولى، وتأخذ تلك الدالة الصورة القياسية التالية:

$$Income_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 Sales_{i,t}^1 + \beta_2 Sales_{i,t}^2 + \beta_3 Sales_{i,t}^3 + \varepsilon_t$$

ويعرض الجدول رقم (٨) تلك المعلمات الإحصائية. إذ تم الوصول إلى دالة تتوافر بها اشتراطات السلامة الإحصائية، حيث انخفضت المعنوية الحقيقية للنموذج عن المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ ٥٪، ومع زيادة قيمة ف المحسوبة عن قيمتها الجدولية، وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج قبل التصويب " التعديل " ٨,٤٪، والقدرة التفسيرية المعدلة ٨,٢٪، وعلى الرغم من ضعف القدرة التفسيرية للدالة إلا أنها تحتفظ بصلاحيته للاستدلال الإحصائي. واتخاذ بواقي دالة الانحدار الناتجة عنها كأساس تصنيفي لممارسات تمهيد الدخل. وتجدر الإشارة إلى اختلاف القدرة التفسيرية المتوصل إليها مقارنة بالدراسة التجريبية لـ Imhoff، حيث بلغ متوسط القدرة التفسيرية في دراسته ٩١٪، ربما لتطبيقه على شركات أمريكية يتوافر بها الاستقرار. ويمكن تفسير ضعف القدرة التحديدية لدالة الانحدار بعدم اشتغال النموذج على متغيرات معبرة عن هيكل التكاليف، وربما لو تضمنت تلك المتغيرات لحدث تحسن كبير في القدرة التفسيرية للنموذج.

جدول (٨)

المعلومات الإحصائية الرئيسية لدالة الانحدار التكميلية التي تتخذ بواقئها أساساً لتصنيف الحالات التحليلية

تقدير التأثير	المعنوية الحقيقية	قيمة ت المحسوبة	مقدار بيتا	الخطأ المعياري	معامل المتغير المستقل	رمز المتغيرات	أسم المتغير
غير معنوي	0.182	-1.336		27473	-36712.81		ثابت الدالة
معنوي	0.001	7.705	0.865	0.025	0.196	Sales	إيراد المبيعات
معنوي	0.001	-4.45	-1.17	0.001	-1.27E-08	Sales_Square	تربيع إيراد المبيعات
معنوي	0.031	2.154	0.373	0.001	1.55E-16	Sales_Cubic	تكعيب إيراد المبيعات
مقدار معامل التحديد قبل التصويب ويعكس قدرة تفسيرية محدودة ولكنها معنوية ويعتد بها.						0.084	القدرة التفسيرية
قيمة معامل التحديد بعد التصويب.						0.082	القدرة التفسيرية بعد التصويب
أقل من مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥٪، ومع التأكيد على أن الثلاثة هي الرقم الثالث والعشرين بعد العلامة العشرية، وعلى ذلك فالدالة معنوية ويعتمد عليها في الاستدلال الإحصائي.						3.03E-23	المعنوية الحقيقية
أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية افتراضي ٥٪، ودرجتي حرية ثلاثة للانحدار، و ١٢٣٢ للبواقي.						37.592	قيمة ف المحسوبة

المصدر: من إعداد الباحث بتصريف في نتائج التحليل الإحصائي.

٦-٥-٣: الخطوة الثالثة: تصنيف الحالات التحليلية والشركات:

يوضح الجدول رقم (٩) تصنيف الحالات التحليلية والشركات بحسب ممارسات تمهيد الدخل، حيث حدث تغيير جوهري بالتصنيف مقارنة بالنموذج الأول والثاني. إذ بلغت الحالات الخالية من ممارسات التمهيد ٣٩,٥٪، بينما بلغت الحالات غير الخالية من الممارسات ٦٠,٥٪، ونفس الأمر حدث على مستوى الشركات، وبالشكل الذي يوفر الدليل على تواجد ممارسات التمهيد في الحالة

المصرية وبصورة لا يمكن وصفها بالمكثفة ولكنها على الأقل تفوق المتوسطة، وحدث هذا الاختلاف الجوهرى بين هذا النموذج وسابقه يمكن تفسيره باعتماد النموذج على أساس فكري أكثر منطقية. إذ يتم التصنيف وفق المحرك الرئيسي للأرباح والمتمثل في المبيعات.

جدول رقم (٩)

تصنيف الحالات التحليلية وفق نموذج Imhoff الصورة التأثيرية

الشركات		الحالات التحليلية		التصنيف
%	التكرار	%	التكرار	
35.4	73	39.50%	488	خالية من ممارسات التمهيد
55.8	115	60.50%	748	غير خالية من ممارسات التمهيد
8.8	18	-	-	محايدة
100	206	100%	1236	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث، بتصريف في نتائج التحليل الإحصائي، ومخرجات تطبيق دالة IF المتوافرة في التطبيق المكتبي Excel.

تفسير: على مستوى الحالات التحليلية تم التصنيف إلى خالية وهي بواقي دالة الانحدار الأصغر من الصفر، وغير خالية وهي بواقي دالة الانحدار الأكبر من الصفر ولا توجد حالات محايدة لعدم وجود القيمة صفر، وعلى مستوى الشركات إذا صنفت أربع حالات تحليلية فأكثر تخص الشركة على أنها خالية يتم الإقرار بخلو الشركة من الممارسات، بينما إذا صنفت أربع حالات تحليلية بكونها غير خالية يتم الإقرار بوجود ممارسات، بينما إذا صنفت ثلاث حالات كغير خالية وثلاث حالات بكونها خالية صنفت الشركة على أنها محايدة، وذلك لأن طول السلسلة الزمنية ست سنوات، ولذلك فكل شركة ينتمي لها ست حالات تحليلية.

٦-٥-٤ : الخطوة الرابعة: تأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية وفق النموذج الثاني لـ Imhoff " الصورة التأثيرية "

يوضح الجدول رقم (١٠) المعلمات الإحصائية الرئيسية لدالة الانحدار المعبرة عن تأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية. إذ تم التوصل لدالة انحدار معنوية يتوافر بها كافة اشتراطات السلامة الإحصائية، حيث بلغت المعنوية الحقيقية للنموذج ٠,٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٩ وهي أصغر من المعنوية المفترضة والمقدرة ب ٥٪ وبكثير، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج في أفضل تقدير لها ٤,٤٪ وهي قدرة تفسيرية تعد جيدة في مجال دراسات السوق المؤسسة محاسبياً. وحتى في حالة الاعتماد على تقديرات Cox-Snell وهي الأكثر قبولاً بين جموع الإحصائيين فإن القدرة التفسيرية تبلغ ٣,٩٪ وتظل جيدة في مجال دراسات السوق.

يتوافر بالدالة قدر كبير من الاتساق والمنطق فيما يتعلق بمعاملات المتغير المستقل، فجميع المعاملات موجبة ومعنوية، وبالشكل الذي يوفر الدليل على أنه كلما زادت ممارسات التمهيد كلما زادت القيمة السوقية، ومع ملاحظة أن هذا الدور بارز للغاية عند الانتقال من القيمة السوقية المتعثرة إلى القيمة السوقية الضعيفة، ويقل نوعاً عند الانتقال من الحالة الضعيفة إلى الحالة المتوسطة، ثم يأخذ في الانخفاض بصورة واضحة عند الانتقال من الحالة المتوسطة إلى الحالة الجيدة. وعليه، فإن دور سلوك ممارسات التمهيد في دعم القيمة السوقية يتزايد في الشركات المتعثرة ويقل دوره كلما تحولت الشركة لتصبح أكثر تعافياً.

جدول رقم (١٠)

المعلومات الإحصائية الرئيسية لتأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية وفق نموذج Imhoff " الصورة الثانية - التأثيرية"

قيمة متوسطة	قيمة ضعيفة	قيمة متعثرة	تصنيف المتغير التابع " القيمة السوقية " مستبعداً منه الفئة الرابعة لعدم التدوير لكونها الفئة الأخيرة
Medium	Weak	troubled	ترميز فئات المتغير التابع
			معلومات خاصة بثابت الدالة:
-0.425	0.197	-3.246	المقدار
0.099	0.084	0.322	الخطأ المعياري
18.359	5.484	101.45	إحصائية واد
2E-05	0.019	7.33E-24	المعنوية الحقيقية
			معلومات خاصة بالمتغير المستقل عند الانتقال من حالة الخلو من الممارسات إلى حالة مزاوله تلك الممارسات:
0.594	0.996	1.178	المقدار
0.176	0.149	0.454	الخطأ المعياري
11.362	45	6.732	إحصائية واد
0.001	1.97E-11	0.009	المعنوية الحقيقية
1.811	2.709	3.249	مقدار المعامل الأسّي للمتغير المستقل Exp
			الخصائص العامة للنموذج:
أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية افتراضي ٥٪، ودرجة حرية ٣		49.632	قيمة كا تربيع
أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪، وبما يثبت معنوية الدالة وصلاحيته للاستدلال		9.57E-11	المعنوية الحقيقية للنموذج
			القدرة التفسيرية للنموذج وفق:
الأكثر قبولاً بين جموع الإحصائيين		0.039	Cox and Snell
ليس من المعتاد الاعتماد عليه ومع ذلك: تعد قدرة تفسيرية جيدة للغاية في دراسات السوق		0.044	Nagelkerke
ليس من المعتاد الاعتماد عليه		0.018	McFadden

المصدر: من إعداد الباحث بتصريف في نتائج التحليل الإحصائي.

٦-٦ مناقشة وتحليل فروض البحث وفق المدخل المقارن:

يشتمل هذا الجزء على مناقشة الفرضين التجريبيين السابق أشتقاقهما في هذا البحث. إذ ينص الفرض الأول من تلك الفروض على:

" يتباين سلوك ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية. وذلك بحسب النموذج المستخدم في قياس وتقييم هذا السلوك "

ولأغراض مناقشة وتحليل هذا الفرض يوضح الجدول رقم (١١) ملخصاً مقارناً بين النماذج الثلاثة المستخدمة في التحليل وذلك على أساس الحالات التحليلية وليس الشركات، حيث يخلو أساس الحالات التحليلية من التقديرات البحثية. إذ توصل النموذج الأول والثاني إلى توصيف الممارسات بكونها محدودة، بينما توصل النموذج الثالث إلى توصيف تلك الممارسات بكونها متوسطة، ولا يكفي ذلك التوصيف بطبيعة الحال لرفض الفرض البحثي أو قبوله. ولذلك كان لزاماً التحري عن الفروق المعنوية لسلوك ممارسات تمهيد الدخل بين النماذج الثلاثة، ويعرض الجدول رقم (١٢) اختبار الفروق المعنوية بين المتغيرات الثلاثة المعبرة عن تصنيف كل نموذج من النماذج الثلاثة، وذلك من خلال اختبار Wilcoxon وهو اختبار لا معلمي يتناسب مع المتغيرات الفئوية ويدعمه عدم تبعية المتغيرات التصنيفية الثلاثة للتوزيع الطبيعي.

ويتضح من الجدول وجود فروق معنوية بين النموذج الثالث وكل من النموذجين الأول والثاني كل على حدة، كما يتضح عدم وجود فروق معنوية بين النموذجين الأول والثاني، وعلى ذلك، فقد تم الأقرار بقبول الفرض والذي ينص على وجود تباين في سلوك ممارسات تمهيد الدخل بحسب النموذج المستخدم في القياس والتقييم.

جدول رقم (١١)

المقارنة بين نموذج Eckel ونموذج Imhoff

Imhoff %		Eckel %	عناصر التحليل محل المقارنة
الصورة الثانية "التأثيرية"	الصورة الأولى "الزمنية"		
39.5	70.9	74.6	حالات تحليلية خالية من ممارسات تمهيد الدخل
60.5	29.1	21.7	حالات تحليلية غير خالية من ممارسات التمهيد
-	-	3.7	حالات تحليلية محايدة لم يستدل على تصنيفها
100	100	100	الإجمالي
متوسطة	محدودة	محدودة	التوصيف العام للممارسات

المصدر: من إعداد الباحث.

تفسير: يتم توصيف الممارسات بكونها محدودة إذا انخفضت النسبة عن ٣٣٪، ومتوسطة بدءاً من ٣٣٪ ولأقل من ٦٦٪، ومكثفة إذا بلغت أو تجاوزت ٦٦٪، ولا يوجد معيار متفق عليه للتصنيف بين الدراسات التجريبية، ولكن الباحث قسمها إلى ثلاث فئات وهو تصنيف يستند للمنطق في غياب التجريب المتفق عليه.

جدول رقم (١٢)

تحليل الفروق المعنوية بين النماذج الثلاثة بحسب سلوك ممارسات تمهيد الدخل

النموذج	الأول	الثاني	الثالث	التفسير
الأول	-	0.93	1.13E-47	لا يوجد فروق معنوية بين النموذج الأول والثاني، بينما يوجد فروق معنوية بين الأول والثالث
الثاني	0.93	-	8.57E-51	يوجد فروق معنوية بين النموذج الثاني والثالث
الثالث	1.13E-47	8.57E-51	-	يوجد فروق معنوية بين النموذج الثالث وكل من النموذجين الأول والثاني

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

تفسير: يتم الأقرار بوجود فروق معنوية إذا انخفضت المعنوية الحقيقية عن ٥٪، والقيم التي على الصورة $1.13E-47$ تعني أن الواحد السابق للعلامة العشرية هو الرقم الذي ترتببه السابع والأربعين بعد العلامة العشرية، ويمكن استبدال هذا النوع من القيم بالقيمة ٠,٠٠١ ولا يفضل الباحث هذا الإجراء.

بينما ينص الفرض الثاني من فروض البحث على:

" توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية لسلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترات الرؤية الاقتصادية الضبابية "

ولأغراض تناول هذا الفرض يوضح الجدول رقم (١٣) ملخصاً للسمات الإحصائية الرئيسية لكل نموذج من النماذج الثلاثة من حيث تأثير سلوك ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية، حيث يتضح من الجدول عدم معنوية التأثير في حالة النموذج الأول والثاني، ومعنوية هذا التأثير على مستوى النموذج الثالث، وعلى ذلك فقد تم رفض الفرض في حالة النموذج الأول والنموذج الثاني، بينما تم قبول الفرض في حالة النموذج الثالث، وبالشكل الذي يقدم العديد من القرائن الدلالية وليست الأدلة اليقينية على موضوعية النموذج الثالث، والذي نجح في الربط بين سلوك ممارسات التمهيد والقيمة السوقية.

جدول رقم (١٣)

السمات الإحصائية الرئيسية لعلاقة تأثير سلوك ممارسات التمهيد في القيمة السوقية

السمات الرئيسية	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
المعنوية الحقيقية	0.693	0.081	9.57E-11
القدرة التفسيرية	0.4%	0.6%	4.4%
التقييم العام	غير معنوي	غير معنوي	معنوي
قبول الفرض / رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض	قبول الفرض

المصدر: من إعداد الباحث.

٧- خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته وأفاقه المستقبلية:

تناول هذا البحث دراسة وتحليل أثر ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ م. وهي الفترة التي يمكن توصيفها بفترة الضبابية الاقتصادية، ذات الصلة بالتقلبات السياسية التي شهدتها تلك الفترة. وكانت بمثابة المحرك الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي.

اعتمد البحث على منهجية تستند في الأساس على مدخل مقارن يشتمل على ثلاث نماذج رائدة في مجال قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل، والمستندة على الجهود المعيارية والتجريبية لكل من Imhoff و Eckel وذلك للوصول إلى نمذجة موضوعية تؤسس لتقييم موضوعي لسلوك ممارسات التمهيد وأثره في القيمة السوقية بالتطبيق على الحالة المصرية.

وتحددت الدوافع الرئيسية لتناول الظاهرة البحثية محل الدراسة والتحليل في العديد من عناصر التحفيز البحثي، والتي من بينها: ندرة الجهود التجريبية في مجال تناول أثر ممارسات تمهيد الدخل في القيمة السوقية للشركات بالبيئة البحثية العربية على وجه العموم والمصرية على وجه الخصوص، وخاصة خلال الفترات الاقتصادية غير المستقرة، وكذلك التفاوت التطبيقي الملحوظ عند تطبيق بعضاً من تلك النماذج وخاصة نموذج Eckel، ويضاف لذلك أيضاً الترك غير المبرر لنماذج تجريبية رائدة قد تفوق نموذج Eckel في جودتها وتأصيلها العلمي، وخاصة جهود Imhoff في هذا المجال. إذ لم يجد الباحث المبرر المنطقي لانتشار التطبيق التجريبي لنموذج Eckel سوى بساطته وخلوه من التعقيدات الفنية، وحتى مع تلك البساطة كان تطبيقه محاطاً بقدرة ملحوظة من الغموض في الكثير من الجهود التجريبية.

وتتمثل النتيجة الرئيسية لهذا البحث في تفاوت النماذج الثلاثة المطبقة في رؤيتها حول سلوك ممارسات تمهيد الدخل في الحالة المصرية، وكذلك أثر ذلك السلوك في القيمة السوقية، فبينما كانت تلك الممارسات محدودة من منظور النموذج الأول "Eckel"، والنموذج الثاني "الصورة الأولى لنموذج Imhoff" ولم تؤثر كذلك في القيمة السوقية بصورة معنوية وللمنوعين، فقد تحطت حدود المتوسط ولكن لا يمكن توصيفها بالمكثفة وذلك من منظور النموذج الثالث "الصورة الثانية لنموذج Imhoff" بل وأثرت في القيمة السوقية بصورة معنوية إيجابية "طردية" وبقدرة تفسيرية بلغت ٤,٤٪ وهي قدرة تفسيرية ليست بالهينة في مجال دراسات السوق المؤسسة محاسبياً، وتتسق نتائج النموذج الثالث مع المنطق العلمي. ولا يملك الباحث تفسيراً علمياً لذلك لأن النماذج الثلاثة مؤسسة على أسس علمية رصينة، ولم تتعرض لانتقادات تجريبية وكأنها محصنة، ويبقى تفسير واحد ربما كان منطقياً، ويتمثل في اعتماد النموذج الثالث على المبيعات كمحرك رئيسي للأرباح وذلك من خلال علاقة تأثير لا تخلو من الأسس المنطقية. وتتفق نتائج البحث في نموده الثالث مع نتائج الاتجاه الغالب في الدراسات السابقة، بينما تختلف بصورة جوهرية مع نتائج تلك الدراسات على مستوى النموذج الأول والثاني.

ويقدم البحث العديد من المساهمات البحثية والتي من بينها: الوفاء ولو بالقدر اليسير بجزء من متطلبات الحد من ندرة البحوث التجريبية في مجال أثر سلوك ممارسات التمهيد في القيمة السوقية خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، وكذلك توفير بدائل نماذجية متنوعة في مجال قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل، وتوجيه الأنظار نحو جهود تجريبية رائدة ربما كان مآلها النسيان في الأدب المحاسبي. فكم كان Imhoff رائداً ومع ذلك لم ينال حقه من الانتشار التجريبي.

ويتمثل القيد الرئيسي لهذا البحث في الحصول على البيانات بصورة سابقة التجهيز من قاعدة بيانات عالمية. ومع أنها ذات موثوقية فقد أتخذ الباحث بشأن مراجعة بياناتها، وتنقيحها، وتعويض المنقوص منها عناية الرجل الرشيد، ومع ذلك يعد ذلك قيداً رئيسياً من قيود هذا البحث.

ويوصي الباحث بالمزيد من الاعتماد على النماذج المتنوعة في مجال قياس وتقييم سلوك ممارسات تمهيد الدخل، فنموذج واحد فقط قد لا يفي بمتطلبات الموضوعية وقد يقدم نتائج مضللة، ويدعم ضرورة ذلك التنوع أهمية الظاهرة البحثية محل التناول.

ويطرح البحث العديد من الآفاق البحثية المستقبلية ذات الصلة والتي من بينها تطوير نماذج لقياس وتقييم ممارسات تمهيد الدخل تستند على محركات التكلفة بجانب محرك المبيعات، حيث أن إضافة محركات التكلفة بخاصة على مستوى النموذج الثالث سوف يساهم في تطوير النموذج بصورة كبيرة. إذ ربما لم يتاح ذلك للباحث في هذا البحث، لقيود البيانات المطلوبة للوفاء بمتطلبات النموذج، ولكن هناك من القرائن ما يدعم سلامة هذا التوجه.

أولاً: مراجع باللغة العربية:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ ومؤسسة التمويل الدولية؛ والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، (٢٠١٥). " إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية، لفترة السنوات المالية ٢٠١٥-٢٠١٩م، وثيقة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، تقرير رقم EG-٩٤٥٥٤، ص ص ١-١٥٩.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (٢٠١١). " الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير: التحديات الحالية ورؤية مستقبلية"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد السابع والعشرين، مايو، ص ص ١-٨.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (٢٠١٢). " الاقتصاد المصري بين الماضي والمستقبل"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون، أغسطس، ص ص ١-٨.

بهاء الدين، زياد أحمد، (٢٠١٦). " رؤية بديلة لأصلاح تشريعات الاستثمار"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم "١"، ص ص ١-٣٧.
تقارير متعددة، البنك المركزي المصري، متاحة على العنوان التالي:

<https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics>.

سعادة، طارق إبراهيم، (٢٠٢١). " رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، تجارة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ص ١٢٢٩ - ١٣١٤.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

Abdelkader, H. E. M. (2017). "Political instability and economic growth in Egypt," *Review of Middle East Economics and Finance*, 20170019, p.p. 1-12.

Abdou, D. M. S., & Zaazou, Z. A. (2018). "Imact of the socio-economic situation post the Egyptian revolution (2011)," *International Journal of Service Science, Management of Engineering*, Vol.5, No.3, p.p. 65-74.

Ahmad-Zaluki, N. A., Campbell, K., & Goodacre, A. (2011). "Earnings management in Malaysian IPOs: The East Asian crisis, ownership

-
-
- control, and post-IPO performance," *The International Journal of Accounting*, Vol.46, Issue.2, p.p. 111-137.
- Aisen, A., & Veiga, F. J. (2010). "How does political instability affect economic growth," *International Monetary Fund, IMF Working Paper*, WP/11/12, p.p. 1-29.
- Albrecht, W. D., & Richardson, F. M. (1990). "Income smoothing by economy sector," *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.17, p.p. 713-730.
- Almeida, J. E., Basttianello, R., & Neto, A. S. (2012). "Effects of income smoothing practices on the conservatism of public caompanoes listed on the BM&FBOVESBA," *R. Cont. Fin - USP, Sao Paulo*, Vol.23, No.58, p.p. 65-75.
- Al-taie, B. F. K., Flayyih, H. H., & Talab, H. R. (2017). "Measurement of income smoothing and its effect on accounting conservatism: An empirical study of listed companies in the Iraqi stock exchange," *International Journal of Economic Persepectives*, Vol.11, Issue.3, p.p. 710-719.
- Ashari, N., Koh, H. C., Tan, S. L., & Wong, W. H. (1994). "Factors affecting income Smoothing among Listed Companies in Singapore," *Accounting and Business Research*, Vol.24, Issue.96, p.p. 291-301.
- Ayers, B. C., Jiang, J. X., & Yeung, P. E. (2006). "Discretionary accruals and earnings management: An analysis of pseudo earnings target," *The Accounting Review*, Vol.81, No.3, p.p. 617-652.
- Bao, B., & Bao, D. (2004). "Income smoothing, earnings quality, and firm valuation," *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.31, p.p. 1525-1557.
- Barefield, R. M., & Comiskey, E. E. (1972). "The smoothing hypothesis: An alternative test ," *The Accounting Review*, Vol.47, No.2, p.p. 291-298.

-
-
- Barnea, A., Ronen, J., & Sadan, S. (1975). "The implementation of accounting objectives: An application to extraordinary items," *The Accounting Review*, Vol. 50, No.1, p.p. 58-68.
- Barnea, A., Ronen, J., & Sadan, S. (1976). "Classificatory smoothing of income with extraordinary items", *The Accounting Review*, Vol. 51, No.1, p.p. 110-122.
- Bauwhede, H. V., & Willekens, M. (2003). "Earnings management in Belgium: A review of the empirical evidence," *Tijdschrift Voor Economie en Management*, Vol. XLVIII, No.2, p.p. 199-218.
- Beaver, W. H. (1970). "The time series behavior," *Journal of Accounting Research, Supplement*, Vol.8, No.3, p.p. 62-99.
- Beidleman, C. R. (1973). "Income smoothing: The role of management ", *The Accounting Review*, Vol.48, No.4, p.p. 653-667.
- Bitner, L. N., & Dolan, R. C. (1996). "Assessing the relationship between income smoothing and the value of the firm ", *Quartely Journal of Business and Economics*, Vol.35, No.1, p.p. 16-35.
- Bowen, R. M., Burgstahler, D., & Daley, L. A. (1987). "The incremental information content of accrual Versus cash flows ", *The Accounting Review*, Vol.62, No.4, p.p. 723-747.
- Bugstahler, D., & Dichev, I. (1997). "Earnings management to avoid earnings decreases and losses ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.24, Issue.1 , p.p. 99-126.
- Cao, W., Myers, L. A., & Zhang, Z. (2021). "The effect of language on income smoothing and on the informativeness of Earnings: Cross country evidence " , *Working Paper*, available at: www.SSRN.id3312686.pdf. Access Date: jan 12. 2021, p.p. 1-55.
- Carlson, S. J., & Bathala, C. T. (1997). "Ownership differnces and firm's income smoothing behavior ", *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.24, Issue.2, p.p. 179-196.

-
-
- Chaney, P. K., & Lewis, C. M. (1995). "Earnings management and firm valuation under asymmetric information ", *Journal of Corporate Finance*, Vol.1, Issue. 3-4, p.p. 319-345.
- Charitou, A., Lambertides, N., & Trigeorgis, L. (2007). "Earnings behaviour of financially distressed firms: The role of institutional ownership " , *Abacus*, Vol.43, Issue.3, p.p. 271-296.
- Chen, M. C., & Tsai, Y. C. (2010). "Earnings management types and motivation: A study in Taiwan " , *Social Behaviour and Personality: An International Journal*, Vol.38, No.7, p.p. 955-962.
- Copeland, R. M. (1968). "Income smoothing, empirical research in accounting: Selected studies " , *Journal of Accounting Research*, Supplement, Vol.6, p.p. 101-116.
- Copeland, R. M., & Licasro, R. D. (1968). " A note on income smoothing", *The Accounting Review*, Vol.43, No.3, p.p. 540-545.
- Cossiga, G. A. (2017). "Stability and instability of an economic system: Considerations " , *Review of European Studies*, Vol.9, No.3, p.p. 8-20.
- Dechow, P. M., & Schrand, C. M. (2004). "Earnings quality " , Charlottesville, *VA: The Research Foundation of the CFA Institute*.
- Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C., M. (2010). "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.50, Issues 2-3, p.p 344-401
- Dechow, P., Sloan, R. & Sweeney, A. (1995). "Detecting earnings management " , *The Accounting Review*, Vol.70, No.2, p.p. 193-225.
- DeFond, M. L., & Jiambalvo, J. (1994). "Debt covenant violation and manipulation of accruals " , *Journal of Accounting and Economics*, Vol.17, Issue.1-2, p.p. 145-176.

-
-
- Degeorge, F., Patel, J., & Zechhauser, R. (1999). "Earnings management to exceed thresholds ", *Journal of Business*, Vol.72, No.1, p.p. 1-33.
- Dichev, I., & Skinner, D. J. (2002). "Large sample evidence on the debt covenant hypothesis ", *Journal of Accounting Research*, Vol.40, Issue.4 , p.p. 1091-1123.
- Easton, P. (1999) "Security returns and the value relevance of accounting Data.", *Accounting Horizons*, Vol.13, No.4, P.P.399-412.
- Easton, P., & Harris, T. (1991) "Earnings as explanatory variable for returns.", *Journal of Accounting Research*, Vol.29, No.1, P.P.19-36.
- Eckel, N. (1981). " The income smothering hypothesis revisted " *Abacus*, Vol.17, No.1, p.p. 28-40.
- Etemadi, H., & Sepasi, S. (2007). "A relation between income smoothing practices and firms value in Iran " *Iranian Economic Review*, Vol.13, No.20, p.p. 25-42.
- Filip, A., & Raffounier, B. (2014). "Financial crisis and earnings management: The European evidence ", *The International Journal of Accounting* , Vol.49, Issue.4, p.p. 455-478.
- Gordon, M. C. (1964). "Postulates, principles, and research in accounting ", *The Accounting Review*, April, p.p. 251-263.
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). "The economic impilication of corporate financial reporting ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.40, Issue. 1-3, p.p. 3-73.
- Guidry, F., Leone, A. J., & Sloan, R. G. (1999). "Earnings based-bonus plans and earnings management by business-unit managers ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.26, Issue.1-3 , p.p. 113-142.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting ", *Accounting Horizons*, Vol.13, No.4, p.p. 365-383.

-
-
- Hejazi, R., Ansari, Z., Sarikhani, M., & Ebrahimi, F. (2012). "The impact of earnings quality and income smoothing on the performance of companies listed in Tehran Stock Exchange ", *International Journal of Business and Social Science* , Vol.2, No.17, p.p. 193-197.
- Hepworth, S. R. (1953). "Periodic income smoothing", *The Accounting Review*, Vol.28, No.1, p.p. 32-39.
- Holthausen, R. W., Larcker, D. F., & Sloan, R. G. (1995). "Annual bonus schemes and the manipulation of earnings ", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.19, Issue.1 , p.p. 29-74.
- IASB: Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018: IFRS Foundation.
- Imhoff, E. A. JR. (1975). "Income smoothing: The role of management: A comment ", *The Accounting Review*, Vol.50, No.1, p.p. 118-121.
- Imhoff, E. A. JR. (1977). "Income smoothing: A case for doubt ", *The Accounting Journal*, Spring, p.p. 85-100.
- Imhoff, E. A. JR. (1979). " Income smoothing: An analysis of critical issues ", *Working Paper Series*, The University of Michigan, Graduate School of Business Administration, No.193, p.p 1-32.
- Jonas, G. J., & Blanchet, J. (2000). "Assessing quality of financial reporting ", *Accounting Horizons*, Vol.14, No.3, p.p. 353-363.
- Jones, J. (1991). "Earnings Management during import during imprt relief Investigation", *Journal of Accounting Research*, Vo.29, No.2, p.p. 193-228.
- Khalil, c., Mirza, D., & Zaki, C. (2020). "The impact of political instability on egypt exports: Evidence from firm level and Geuloclized data ", *The Egyptian Center for Economic Studies*, Working Paper, No.206, p.p. 1-40.
- Kolozsvari, A. C., & Macedo, M. A. (2015). "Analysis of the infuence of income smoothing over earnings persistence in the Brazilian

-
-
- market ", Third international Conference of the *Journal of International Accounting Research, Sao Paulo*, Brazil, July, p.p. 1-14.
- Kouenidis, D., Negakis, C., & Papanastasiou, I. (2003). "The value relevance of earnings and income smoothing: Greek evidence on causality effects ", *European Research Studies*, Vol.6. Issue.3-4, p.p. 85-94.
- Lev, B. (1989). "On the usefulness of earnings and earnings research: Lessons and directions from two Decades of empirical research ", *Journal of Accounting Research*, Vol.27, No.3, p.p. 153-192.
- Malzewska, M., Matto, A., & Mensbrugge, D. V. (2020). "The potential impact of COVID-19 on GDP and trade ", *World Bank Group, Policy Research Working Paper No. 9211*, p.p. 1-26.
- Michelson, S. E., Wagner, J. J., & Wootton, C. W. (1995). "A market based analysis of income smoothing ", *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.22, No.8, p.p. 1179-1193.
- Mukhtaruddin, K. D., & Prayudha, I. A. (2018). "Income smoothing and market performance: Empirical study on manufacturing companies listed in Indonesia stock exchange ", *Investment Management and Financial Innovation*, Vol.15, Issue.1, p.p. 106-119.
- Namazi, M., & Khansalar, E. (2011). "An investigation of the income smoothing behavior of growth and value firm, case study: Tehran Stock Exchange Market ", *International Business Research*, Vol.4, No.4, p.p. 84 - 93.
- Obaidat, A. N. (2017). "Income Smoothing behavior at the times of political crisis ", *International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences*, Vol.7, No.2, p.p. 1-13.
- Rangan, S. (1998). "Earnings management and the performance of seasoned equity offerings ", *Journal of Financial Economics*, Vol.50, Issue.1 , p.p. 101-122.

-
-
- Rountree, B., Weston, J. P., & Allayannis, G. (2008). " Do investors value smooth performance?", *Journal of Financial Economics*, Vol.90, Issue. 3, p.p. 237-251.
- Shabani, N. A., & Sofian, S. (2018). "Earnings smoothing as information signaling or garbling: A review of Literature ", *Asian Journal of Finance and Accounting*, Vol.10, No.1, p.p. 131-142.
- Sloan, R., G. (1996). "Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?", *The Accounting Review*, Vol.71, No.3, p.p. 289-315.
- Soliman, W. S. (2019). "The influence of political costs on income smoothing: Evidence from listed Egyptian firms " , *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol.9, No.2, p.p. 29-50.
- Subramanyam, K. R. (1996). "The pricing of discretionary accrual " , *Journal of Accounting and Economics*, Vol.22, Issue.1-3, p.p. 249-281.
- Teoh, S. H., Welch, I., & Wong, T. J. (1998). "Earnings management and the long-run market performance of initial public offerings " , *The Journal of Finance*, Vol.53, Issue.6, p.p. 1935-1974.
- Teoh, S. H., Welsh, I., & Wong, T. J. (1998a). "Earnings management and the underperformance of seasoned equity offering " , *Journal of Financial Economics*, Vol.50, Issue.1, p.p. 63-99.
- Teoh, S. H., Wong, T. J., & Rao, G. R. (1998b). "Are accrual during initial public offerings opportunistic " , *Review of Accounting Studies*, Vol.3, p.p. 175-208.
- Trueman, B., & Titman, S. (1988). "An explanation for accounting income smoothing " , *Journal of Accounting Research*, Vol.26, No. , p.p. 127-139.
- Tucker, J., & Zarowin, P. (2006). "Does income smoothing improve earnings informativeness ? " , *The Accounting Review*, Vol.81, No.1, p.p. 251-270.

-
-
- Wang, Z., & William, T. H. (1994). "Accounting income smoothing and stockholder wealth ", *Journal of Applied Business Research*, Vol.10, No.3, p.p. 96-104.
- Wroblewski, D. R. (2016). "The complex vision on the earnings management: The evidence from eastern european countries ", PhD Thesis, *University of Zaragoza*, Faculty of Economy and Business.
- Younis, M. E. (2018). "Income smoothing practices: Evidence from Egypt ", *ATASU, Accounting Thought*, Ain shams University, Faculty of Commerce, Vol.22, Issue.4, p.p. 55-84.

Measuring and Evaluating of Income Smoothing Behavior and its Impact on Supporting of Market Value During Foggy Economic Periods by Applying on Egyptian Case 2010-2015: A Multi-Models Empirical Study

Dr. Tarek Ibrahim Saleh Saadah

Lecturer of Accounting

Faculty of Commerce, Menofia University

tarek_saadah@yahoo.com

Abstract:

This research aims to study and analyze the impact of income smoothing behavior on firm value. Throughout applying on Egyptian case during a foggy economic period 2015-2020. By analyzing a financial data for 206 companies that listed on the Egyptian exchange. This research derives its importance from a providing multiple modeling to measure and evaluate behavior of income smoothing. The research relied on both inductive and deductive approach, where the inductive method was relied on deriving and developing hypotheses, while the deductive method was used to test these hypotheses. Empirical evidence included three models to measure and evaluate behavior of income smoothing. The first one is Eckel's model, it is the most widely accepted model in the field of measuring and evaluating the behavior of income smoothing, while the second and third models are represented in two forms of models which are suggested by Imhoff. The first model of Imhoff relies on analyzing of time series, while the second model relies on formulating regression function to the impact of sales on earnings. Eckel's model divided the 1236 analytical cases into: cases are free from smoothing practices of 75%, cases are non-free from smoothing practices of 22%, and cases are neutral of 3%. The first form of Imhoff model divided the 1236 analytical cases into: cases are free from smoothing practices of 71%, and cases are non-free from smoothing

practices of 29%. The second form of Imhoff model divided the 1236 analytical cases into: Cases are free from smoothing practices of 40%, and cases are non-free from smoothing practices of 60%. Therefore, Imhoff's model in second form was more strict compared to the other two models. On the level of the impact of smoothing practices on the market value, no significant model was found either through Eckel's Model or first form of Imhoff's model, while a significant model was found by second form of Imhoff's model, with an explanatory power of 4.4%, this percentage is good on the field of market studies based on accounting. The researcher recommended that more reliance on multiple models when studying and analyzing the behavior of income smoothing. The research presents many prospects for future researches, including the development of models for measuring and evaluating behavior of income smoothing so that they are not limited to sales as a key driver for earnings, but must be extended to include structure of costing. The main contribution of this research is to provide a methodology based on the comparative approach between a set of models related to income smoothing practices, and in a way that enables more objective assessments to be achieved.

Keywords:

Foggy Economic Periods, Income Smoothing Behavior, Eckel's Model, Imhoff's Model.